Journal of Scientific Research in Arts
ISSN 2356-8321 (Print)
ISSN 2356-833X (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/?lang=en

The Role of Foreign Nationals' Crimes in Kuwaiti Society in Affecting Social Security and Mechanisms to Mitigate Them: A Field Study

Basel Saud Al-Enizi

Department of General Curricula, Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences, Kuwait

Balenezi86@gmail.com

Article History
Received: 5 October 2024, Revised: 24 November 2024

Accepted: 30 November 2024, Published: 7 December 2024

DOI: 10.21608/jssa.2025.340688.1688

https://jssa.journals.ekb.eg/article254698.html

Volume 25 Issue 8 (2024) Pp.101-142

Abstract:

This study aimed to examine the role of crimes committed by foreign nationals in Kuwaiti society in influencing social security and the mechanisms to mitigate their impact. To achieve this objective, the study employed a descriptive methodology and utilized a questionnaire as the primary tool for data collection. The sample consisted of 162 faculty members distributed according to the variables of gender (male/female), college (Saad Al-Abdullah Security Academy, Social Sciences, Arts), and academic rank (professor, associate professor, assistant professor). The findings indicated that the impact of crimes committed by foreign nationals on social security was perceived as high. The study participants also showed a high level of agreement with the proposed mechanisms to mitigate this impact. Furthermore, the results revealed no statistically significant differences in responses based on gender. However, statistically significant differences were found based on the college variable, favoring Saad Al-Abdullah Security Academy, and the academic rank variable, favoring professors compared to associate professors and assistant professors.

Keywords: **Crime, Foreign Nationals, Social Security, Social Values.**

دور جرائم الأجانب بالمجتمع الكويتي في التأثير على الأمن المجتمعي وآليات الحد منها "دراسة ميدانية"

د/ باسل سعود العنزي

الأستاذ المساعد، قسم المقرارت العامه، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، الكويت.

Balenezi86@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة الكشف عن دور جرائم الأجانب بالمجتمع الكويتي في التأثير على الأمن المجتمعي وآليات الحد منها، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (١٦٢) من أعضاء هيئة التدريس موزعين وفق متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والكلية (أكاديمية سعد العبد الله الأمنية/ العلوم الاجتماعية/ الآداب) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مشارك/ أستاذ مساعد) وأشارت النتائج إلى أن تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمع جاء بدرجة مرتفعة، وأن موافقة أفراد عينة الدراسة على الآليات المقترحة للحد من تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي جاءت مرتفعة، كما أشارت النتائج لعدم وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع، وأشارت النتائج لوجود فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الكلية لصالح أكاديمية سعد العبد الله الأمنية، كما أشارت النتائج لوجود فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الدرجة العلمية لصالح الأساتذة مقارنة بالأستاذة المشاركين والأساتذة المساعدين.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الأجانب، الأمن المجتمعي، القيم الاجتماعية.

المقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة مستمرة تعاني منها سائر المجتمعات البشرية، فمنذ خلق الإنسان وهي ترافقه بأشكال وصور شتى وستبقى ما دام في النفس البشرية ميول للجريمة، وتمثّل الجريمة مشكلة لسائر المجتمعات فمع نمو المجتمع تنمو الجريمة وتتطور أساليب ارتكابها، لتصبح أكثر تعقيدًا وليتّسع ضررها على الفرد والمجتمع، الأمر الذي يتطلب القيام بإجراءات تحد من خطورتها.

وانطلاقا من كون الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية، فهي تعدّ تعبيرا عن الموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وأن الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي، وليس وجه العجب في الجريمة أنها موغلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود أشد سحقاً وأبعد تحورا مما بلغه التاريخ، فهي تورد أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما أخرج من الجنة حتى قدم للشر قربانا، فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك أن كل جماعة من الناس تؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة، وإن اختلف الباحثون في هذا الأمر فإنهم يتفقون جميعاً على إن الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته.(عبدالله، ٢٠١١م، ١٣٢).

والجريمة ظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم، وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يمر بها المجتمع، بعبارة أخرى، إن الجريمة تتطور وتتغير تبعاً للظروف المتغيرة، وقد تسبق حركة المجتمع، كما نلمسه اليوم حيث أصبحت المجتمعات متداخلة منفتحة على بعضها، تتعرض لمختلف المؤثرات بفعل ما فرضته ثورة الاتصالات والنقل والطفرات التكنولوجية، ولاشك أن تلك المتغيرات تؤثر على هذا المجتمع أو ذلك تبعاً لقوة مناعته، وإن الإصابة بها هي بالضرورة معدية في ظل عالم تغير غير مستقر لعبت فيه الاتصالات دوراً فعالاً لا يمكن إغفاله، مما يؤدي إلى سريانها باتجاه مجتمعات قد تكون مهيأة لها، لتصبح سلوكيات ذات تراكم قيمي دخيل، كما إن التغيّرات البنوية في المجتمعات التي رافقت وترافق عمليات العولمة كان لها أثر واضح في نمو وتصاعد معدلات الجريمة وبروز أنماط مستحدثة من الانحرافات.

وتشكل الجريمة خطراً اجتماعياً كبيراً، فهي الشاغل الرئيسي للكثيرين، وذلك لأنها تمثل مساساً في مصالح الآخرين وحقوقهم، كما أنها تهدد حياة الانسان وأمنه واستقراره، وانطلاقاً من مدى الخطورة التي تشكلها الجريمة على الانسان والمجتمع، فنلاحظ بأن علماء القانون والنفس يعطون للجريمة اهتماماً كبيراً لكونها باتت ظاهرة منتشرة فتوصلت العديد من الدراسات لظهور علم مستقل بها يسمى علم الاجرام، بالإضافة إلى ظهور الكثير من النظريات التي تحلل العوامل الخاصة بالسلوك الاجرامي ومن أهمها النظريات النفسية، والاجتماعية، لذا فالوظيفة الرئيسية للقانون الجنائي هي حماية حقوق الآخرين والمصالح الاجتماعية التي يستند عليها كيان المجتمع(أبو سويلم، ٢٠١٤).

ومما ينبغي التأكيد عليه أن وضع السكان في أية مجتمع لا يبقى ثابتاً، بل يشهد تغيراً مستمراً سواء في أعدادهم أو خصائصهم وسماتهم، مما ينعكس على مستوى الإنتاجية، ومن ثم النمو الاقتصادي بالسلب أو بالإيجاب (الشتوي، ٢٠١٤، ٢٨١). ومنذ عقود ماضية كان الخليج العربي عبارة عن مساحة واسعة من

الصحراء، وقد اعتمد الاقتصاد في العديد من مدن الخليج على التجارة الإقليمية مع تركز المدينة هيكلياً حول الموانئ التجارية، إن الخليج كما نعرفه اليوم والذي يتميز بآفاق مستقبلية ورفاهية لا مثيل لها هو نتيجة لخطط التنمية السريعة التي تم تمويلها من خلال الثروة النفطية (Hamza, 2015, 82).

ومن الجدير بالذكر أن الوضع السكاني في المجتمع الكويتي يمر بظروف مختلفة، ولعل إحدى أبرز الإشكاليات الداخلية التي تواجهها الكويت في المرحلة الحالية هي الخلل في التركيبة السكانية، فالقضية السكانية لا ينظر إليها على أنها ارتفاع في الكثافة أو في عدد الأفراد على المساحة المقطونة، بل ينظر إليها على أنها – بتركيباتها المختلفة وأبعادها – قضية جوهرية في استقرار المجتمع (الكندري، ٢٠٠٦، ٨٢).

وقد بدأت الهجرة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي المجاورة في النصف الثاني من القرن العشرين، واستمرت في الزيادة في القرن الحادي والعشرين، ومع اكتشاف النفط في الثلاثينات مرت الكويت بتحول اقتصادي كبير من صحراء قليلة السكان إلى مدينة مزدهرة، وسرعان ما أصبحت المنطقة جاهزة للتنمية. وكانت المشكلة الرئيسية هو الافتقار إلى السكان الأصليين العاملين بما يكفي لتلبية متطلبات المعدل المرتفع للتنمية الاقتصادية (Andrzej Kapiszewski ,2001, 37). ولتلبية هذه الحاجة، اتجهت الكويت وغيرها من دول الخليج العربي إلى البلدان الغنية بالعمالة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Stanley John , 2015, 236).

ولقد غيرت هجرة العمالة التركيبة السكانية العرقية للدولة، ويشكل الآسيويون غير العرب أعلى نسبة من العمالة الوافدة في الكويت يليهم العرب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ILO, 2009, 19). وقد زادت تدفقات المهاجرين إلى منطقة الخليج وخاصة الكويت بعد عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى وجود استثمارات كبيرة في مختلف المشروعات وزيادة الحاجة إلى عُمال على جميع مستويات المهارة، حيث أدت الفروق في الأجور بين البلدان المرسلة والمستقبلة والرواتب الأعلى المُعفاة من الضرائب الممنوحة للمهنيين إلى هجرة المواطنين (Shah , Fargues,2018m 155).

وفي ضوء المتغيرات والمستجدات المعاصرة أصبح الأمن المجتمعي مادة علمية ذات قيمة إنسانية وحضارية، تناقلها المفكرون والمتخصصون والعاملون في الحقل الاجتماعي في كتاباتهم، ومؤتمراتهم الفكرية، حتى بات من الملاحظ اليوم، أنه لا يخلو مجتمع من الدعوة للمطالبة بتوفير الأمن المجتمعي للمواطن. وبعد أن كان مدلول المصطلح منحصراً في جانب الأمن المضاد للخوف والفزع، فإن هذا المصطلح اتسع ليشمل مفاهيم ومضامين متعددة وجديدة، تتداخل مع مجمل أوضاع الحياة ليشمل الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وتحقيق العدل والمساواة والحرية، والكفاية الاقتصادية وغيرها من القضايا الملحة ذات العلاقة التي يحتاج إليها الفرد في حياته اليومية.(التميمي، والتميمي، ٢٠١٢)

وبات موضوع الأمن المجتمعي من الموضوعات الجديرة بالدراسة في عالم تتنازعه التيارات الإيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها مما أفرز اتجاها متطرفا قد يكون إحدى أدوات العولمة أو أداة مناهضة لها لكنها غير قادرة على تلمس طريقها فجاء مسلكها لا إنسانيا، وفشلت تقارير التنمية البشرية التي حاولت تسليط الضوء على حجم المشكلة وأخطارها في التأثير على مجرى السياسات الدولية الخاضعة للغة السوق والمصلحية على حساب أمن الأفراد والشعوب.(الباشا، ٢٠٠٦)

مشكلة الدراسة:

تسعى الدول في وقتنا الحاضر إلى العمل على مكافحة الجريمة بشتى صورها وأشكالها، وذلك بتلمس أسبابها وبداياتها للعمل على القضاء عليها في مهدها، بل وقبل حدوثها بوسائل وقائية احترازية، ولعل أبرز المظاهر في ذلك هو الاهتمام بالمجرم الصغير وتداركه بالعلاج قبل أن يتمادى في انحرافه وبالتالي تحوله إلى مجرم محترف يهدد أمن المجتمع، والصغير قد يقع في زلة أو يمارس انحرافاً ما، فتجتمع الجهود الإصلاحية لتقويمه، ويسلك طريق الصلاح، إلا أن عودته إلى الانحراف مرة أخرى تضع علامة استفهام كبيرة عن مدى فاعلية الجهود الإصلاحية التي بذلت معه خلال فترة عقابه في المرة الأولى وكذلك تضع علامة استفهام عن حقيقة هذا الفرد الصغير الذي عاد مرة أخرى إلى الانحراف، مما يحتم دراسة هذين الجانبين بشيء من التأني لمعرفة أيهما له الأثر الكبير في عودة ذلك الصغير إلى الانحراف، والتعرف على مواطن الخلل لعلاجها، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة كخطوة أولية للتعرف على ظاهرة العود بين الأحداث المنحرفين في المملكة العربية السعودية. (السدحان، ١٤١٩هـ، ٢).

ويتعرض المجتمع الكويتي لعملية تشويه ثقافي بفعل العمالة الوافدة، يزيد من عمقها تدني مستوى الخادمات الاجتماعي والثقافي اللواتي يتم استقدامهن، وغلبة الطابع الأجنبي بعاداته وتقاليده وأهدافه على المنظومة القيمية السائدة، فنجد عدم خلو لغة التخاطب اليومي من مفردات هندية وغيرها من اللغات الآسيوية، الأمر الذي له أثر كبير على إضعاف الهوية العربية إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه المربيات، وخدم المنزل في تلقين الأطفال أدواراً يقومون من خلالها بتقليدهن في بعض الطقوس الدينية (جرغون، ٢٠١٦، ٦١). إن أغلب العمالة الوافدة هي من عمالة مختلفة الثقافات والانتماءات واللغات والديانات، ومعظمهم غير مؤهلين وينتمون إلى مستويات علمية متدنية، ما يعني انخفاض الوعي لديهم، وهو ما يعرض الدول المستضيفة إلى ضرب الهوية الوطنية (Ayeomoni, culture, 2011, 197).

إن خطورة خلل التركيبة السكانية وتحدياته، يتطلب حلولاً واستجابات على مستوى هذا الخلل ووضع استراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة، تأخذ في تقديرها عدد من الاعتبارات من بينها (السلموني، ٢٠٢٠، ٢٢١، ٢٢٢): أن من حق أي دولة انطلاقاً من ممارسة صلاحياتها السيادية تحديد قواعد الدخول والإقامة على أراضيها بالنسبة للأجانب المقيمين عليها وتجنسيهم، فالدول الأوروبية حرصاً منها على المحافظة على تركيبتها، رغم أن الخلل فيها لا يقارن بأي حال بدول مجلس التعاون، بدأت بفرض قيود على الهجرة إليها، وأصبحت الهجرة مقتصرة على ما يُعرف بـ "الهجرة المنتقاة" كالاتحاد الأوروبي، أن الغالبية العظمى من العمال الوافدين لدول مجلس التعاون قدموا إليها في إطار هجرة مؤقتة، فمن المفروض أن يعودوا مرة أخرى إلى أوطانهم الأصلية بعد انتهاء مدة عملهم، أن إصلاح خلل التركيبة السكانية هدفه إبقاء نسبة أقلية من الوافدين، هناك من يتمنى أن يكون أكثرهم عرباً، ولكن أهل البلاد يريدون أن يصبحوا في نهاية المطاف أكثرية في بلادهم، وهذا حقهم، كما أن القوى العاملة العربية تحتاج لجهود جادة ومكثفة لإعادة تأهيلها لترتقي إلى مستوى العمالة المنافسة، أن مشكلة الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لم تعد مشكلة حكوماتها فحسب، بل هي أيضاً مسئولية المجتمعات الخليجية بكل شرائحها.

وبناء على خلل التركيبة السكانية بالمجتمع الكويتي الناتج عن الأجانب المقيمين بها وما يستتبع ذلك من ارتكابهم لبعض الجرائم، فإن الدراسة الحالية تتحدد مشكلتها في الحاجة للكشف عن تأثير الجرائم التي يرتكبها الأجانب بالمجتمع الكويتي على التنمية المجتمعية.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة تحقيق ما يلي:

١. التعرف على أنماط جرائم الأجانب في المجتمع الكويتي وتأثيرها على الأمن المجتمعي.

٢. تحديد آليات التغلب على تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي في دولة الكويت.

٣. بيان مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية عينة الدراسة لواقع تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت وآليات الحد منها تعزى لمتغيرات: النوع (ذكور/ إناث) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك) والكلية (أكاديمية سعد العبد الله الأمنية/ العلوم الاجتماعية/ الآداب).

تساؤلات الدراسة: سعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما واقع دور جرائم الأجانب في التأثير على الأمن المجتمعي في دولة الكويت؟

٢. ما آليات التغلب على تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي في دولة الكويت؟

٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية عينة الدراسة لواقع تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت وآليات الحد منها تعزى لمتغيرات: النوع (ذكور/ إناث) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك) والكلية (أكاديمية سعد العبد الله الأمنية/ العلوم الاجتماعية/ الآداب)؟.

أهمية الدراسة: تتحدد الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة من خلال النقاط التالية:

الأهمية النظرية:

١. إثراء الأدبيات التربوية حول موضوع جرائم الأجانب في المجتمع الكويتي وتأثيرها على الأمن المجتمعي.

٢. ندرة الدراسة التي تناولت جرائم الأجانب في المجتمع الكويتي وتأثيرها على الأمن المجتمعي.

٣. تزايد معدلات الجرائم الناتجة عن زيادة عدد الأجانب الوافدين للمجتمع الكويتي مما يتطلب العمل على الحد منها.

٤. أهمية الأمن المجتمع وضرورة العمل على تعزيزه والحد من التأثيرات السلبية عليه.

الأهمية التطبيقية:

١. إفادة المعنيين بشئون الجريمة في المجتمع الكويتي بتحديد تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمع في الكويت ومن ثم وضع التشريعات الملائمة للحد منها.

٢. إفادة المسئولين عن تحقيق الأمن المجتمع بالكويت من خلال تحديد الآليات التي يمكن أن تحد من التأثيرات السلبية لجرائم الأجانب على الأمن المجتمعي.

٣. إفادة الباحثين المهتمين بالموضوع بفتح المجال أمامهم لإجراء بحوث ذات صلة.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

١. الحدود الموضوعية: تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمع وآليات الحد منها.

٢. الحدود البشرية: عينة من أعضاء هيئة التدريس موزعين وفق متغيرات (النوع/ الدرجة العلمية/ الكلية).

٣. الحدود المكانية: كليات (أكاديمية سعد العبد الله الأمنية/ العلوم الاجتماعية/ الآداب) بدولة الكويت.

٤. الحدود الزمانية: العام الدراسي ٢٠٢٤م.

مصطلحات الدراسة:

١. مفهوم الجريمة:

تعرف الجريمة بأنها" كل فعل أو الامتناع عن فعل يصدر عن ان إنسان مسئول، ويرتب عليه القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا" (الحياري، ٢٠١٠).

وتعرف الجريمة إجرائيا في هذه الدراسة بأنها جميع الأفعال والأقوال المضادة للمجتمع التي يرتكبها الأجانب في المجتمع الكويتي، والضارة بالمصلحة الاجتماعية، والخارجة عن المعايير الاجتماعية، والتي تمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون، وتتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم وتستوجب العقاب.

٢. مفهوم الأمن المجتمعي:

يعرف بأنه الاطمئنان الذي يشعر به أفراد المجتمع والناتج عن مساهمة مؤسسات الدولة في تفصيل جميع الاستراتيجيات والإمكانيات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله وتسعى لحماية دينه وعقله وماله وعرضه (الجازي، ٢٠١٨: ١٠).

ويعرف إجرائياً بأنه ي سلامة الأفراد والجماعات بالمجتمع الكويتي من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث فيما يلي بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراسته مرتبة زمنياً من الأقدم للأحدث على النحو الآتي:

٣. دراسة براون (Brown, 2004): هدفت التعرف على العلاقة بين مكان الجريمة والعوامل المؤدية لها وأهمها العنف، وتمت دراسة السيكولوجية البيئية للمكان الذي يحدث فيه العنف ثم الجريمة، كما تناولت الدراسة الظروف النفسية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم وشخصياتهم، وقامت بالحصول على المعلومات من خلال تعبئة استبانات بعدد ٤٨٠ ساكن في ٥٨ عمارة سكنية فيSalt Lake city بالولايات المتحدة الامريكية، وكان من أهم النتائج التي توصلت لها أن هناك علاقة قوية بين المكان وأعمال العنف، كما وجدت أن ملكية المسكن وطول فترة الإقامة فيه تقلل من أعمال العنف، بينما تتزايد أعمال العنف بين الأشخاص القاطنين في الوحدات السكنية المؤجرة.

٤. دراسة عباس(٢٠٠٩): هدفت الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة لدى الشباب: اجتماعية، اقتصادية أو غير ذلك، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الحلول الواجب القيام بها. تمّ استخدام طرق متعددة للحصول على المعلومات مثل سجلات الموقوفين الذين ستتخذ القرارات الخاصة بتجريمهم ومعاقبتهم ومن الفئات العمرية ٤٠-١٨ سنة، تألفت العينة من ١٠ ذكور و١٠ إناث من مجتمع البحث في سجن إصلاح الكبار للنساء والرجال في ديالى، وقد تبين من خلال النتائج أن أسباب الانحرافات السلوكية لدى الشباب والتي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة يمكن أن تعود إلى الأسباب التالية: التفكك الأسري وحدوث المشكلات بين الزوجين والطلاق والهجرة، الفراغ العاطفي والاجتماعي، تأثير أصدقاء السوء، ضعف الوازع الديني، وجود القنوات الفضائية والإباحية والإنترنت، عدم وجود برامج تدعيمية وتثقيفية ووقائية للشباب والمراهقين لمجابهة الحياة، هذا بالإضافة إلى وجود مغريات للشباب بشكل مباح وتدني الوضع الاقتصادي والبطالة والفقر.

٥. دراسة عبد الله(٢٠١١): هدفت التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعود إلى ارتكابها، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، والمنهج المقارن، وطبقت الدراسة على بعض من الموقوفين الذين ارتكبوا الجرائم بمديرية شرطة الأنبار، وقد تبين من نتائج الدراسة أن أسبابًا أدت بأفراد العينة إلى ارتكاب الجريمة ومنها: تفكك العلاقات الأسرية حيث بلغت نسبة الذين يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية ٧٠٪ أما الذين تكون علاقاتهم بأسرهم بلغت نسبتهم ٣٠٪، كما بلغت نسبة الذين يعانون من تدهور في حالتهم المادية ٨٦,٨٪ مقابل ١٣,٢٪ كانوا من الذين ليس لحالتهم المادية تأثير عليهم، كما تبين أن نسبة الذين كانت مستوياتهم العلمية متدنية بلغت ٨٣,٣٪ بينما الذين مستواهم العلمي أعلى فقد بلغت نسبتهم ١٦,٦٪.

٦. دراسة التميمي والتميمي (٢٠١٢): هدفت بيان الرؤية الإسلامية لمصطلح الأمن الاجتماعي من خلال التعريف بالمصطلح، وتأصيله الشرعي من خلال الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامي، وبيان أهم الأسس والمقومات للأمن الاجتماعي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وكان أبرز النتائج: الأمن الاجتماعي هو الطمأنينة والسكون في الأنفس وفي جميع شؤون الحياة، أن من أعظم أسباب وركائز الأمن هو الإيمان، إذ به يتم الأمن الروحي الذي هو من أهم مقومات الأمن الاجتماعي، يقوم الأمن الاجتماعي على جملة من المبادئ والأسس أهمها العدل والمساواة والحرية والقوة والحزم في تطبيق القوانين والعقوبات، أن الإسلام بنظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري يقدم لنا أفضل نموذج لتحقيق الأمن الاجتماعي، وانتهت الدراسة بجملة من التوصيات من أبرزها: التعاون بين المؤسسات التربوية والاجتماعية والإعلامية لترسيخ ثقافة الأمن في نفوس الأفراد وتربيتهم تربية إسلامية صالحة لتحقيق الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

٧. دراسة ملوكي(٢٠١٢): هدفت رصد أكبر عدد ممكن من الحقائق حول إمكانية اكتساب السلوك الإجرامي عبر الإنترنت، ولمعالجة الدراسة تم توزيع استبانة على عينة من طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الحاج لخضر بباتنة، وهي تشتمل على ١٥٠ مفردة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، والكمي، والإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: إن الطالبات يمثلن العنصر الأكثر تعرضًا لمختلف الجرائم الإلكترونية، وإلى

المضامين الإجرامية، كما يوجد ارتباط ضعيف بين متغير الجنس ومكان استخدام الإنترنت وذلك عند المستوى نفسه.

٨. دراسة أغلال(٢٠١٣): هدفت التعرف على دور التعليم والمدرسة في الوقاية من الجريمة، مؤكدة على وجود علاقة وثيقة ما بين التربية والتعليم وتكوين الأجيال، ودورهما المؤثر في توجيه السلوك الاجتماعي للفرد ومواجهة الآثار السلبية للتغييرات الاجتماعية بمختلف أبعادها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة التأكيد على أهمية جهود التربية والتعليم في تحقيق الأمن من خلال إسهام الأفراد في حماية أنفسهم والمجتمع من الجريمة مهما كان مصدرها أو نوعها، ويكون ذلك إما بمقاومتهم لأسبابها وكافة العوامل المؤدية إليها وتحصينهم ضدها، وإما بتصديهم للشارعين فيها أو مرتكبيها وتقديمهم للسلطات.

٩. دراسة الحجري (٢٠١٤): هدفت التعرف على بعض سمات الشخصية وعلاقتها بالرهاب الاجتماعي طلبة جامعه نزوى في سلطنة عمان، تكونت عينة الدراسة من (٢٩٠) طالباً وطالبة، استخدم الباحثان مقياس قائمة العوامل الخمسة الكبرى (NEO-FFI-S) لكوستا وماكري (Costa and Mccrae) والتي تكونت من (٤٢) فقرة، أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الرهاب الاجتماعي لدى طلبة جامعه نزوى كان منخفضاً، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الذكور والإناث في جميع أبعاد مقياس الرهاب الاجتماعي.

١٠. دراسة غنام (٢٠١٦): هدفت تحديد مؤشرات العنف الهيكلي / البنيوي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر وقياس اتجاهات أفراده نحو تلك المؤشرات، وكذلك رصد المؤشرات الأكثر تأثيراً وخطورة بالنسبة إلى أفراد المجتمع الكويتي، والكشف عن المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة وعلاقاتها الارتباطية بمتغيرات الدراسة الاجتماعية، وأيضاً اقتراح بعض الرؤى للتعامل مع مشكلة الدراسة كمحاولة للتفكير في بعض الحلول الممكنة بالإضافة إلى تقديم صورة استشرافية لمستقبل التركيبة السكانية لمجتمع الكويت. وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد تم اختيار عينة غير عشوائية تتألف من ٦٧٦ مفردة (من الجنسين) شملت جميع محافظات الكويت الست، وطبقت على موظفي المؤسسات التعليمية من معلمين وإداريين، وكذلك على طلبة جامعة الكويت. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تصدر المؤشرات الاجتماعية للعنف الهيكلي، وقد جاءت في الترتيب الأول بين المؤشرات الستة للدراسة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وأمنية) من حيث قوة ودرجة اتجاهات أفراد العينة نحوها، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو جميع مؤشرات الدراسة.

١١. دراسة الدليمي والعلواي (٢٠١٧): هدفت إبراز ملامح الخلل في التركيبة السكانية، والتعرف على أسباب الخلل والآثار المترتبة عليه، وذلك بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية والمسوحات الديموغرافية المتوفرة بالإضافة إلى قواعد البيانات السكانية الدولية. وقد جاءت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: أن ملامح الخلل السكاني تتركز في ارتفاع نسب الوافدين بدرجة تجعل المواطنين أقلية في بلدانهم، مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات ذات الصلة بالتغير السكاني. فمع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، بدأت معدلات البطالة بين المواطنين تصل إلى مستويات مقلقة، وخاصة بين الشباب

والنساء. ومن الناحية الديموغرافية، تظهر الدراسة تحسناً كبيراً في معدلات النمو السكاني، ومن المتوقع استمرار النمو السكاني في دول المجلس، مما سينتج عنه زيادة في عدد سكان دول المجلس.

١٢. دراسة الحمادي (٢٠١٩): هدفت تناول جريمة الدخول غير المشـــروع إلى النظام المعلوماتي وفق المشرع القطري والتشريع المقارن، نظراً لما لهذه الجريمة من أهمية وما ينتج عنها من أضـرار، إذ قد تكون مرحلة أولية لارتكاب جرائم أخرى، كالحصـول على المعلومات المخزنة في الأنظمة المعلوماتية والعبث فيها، وبالتالي قد تهدد المصالح الفردية والدولية، كما أن جريمة الدخول غير المشـــروع من الجرائم العابرة للحدود، فهي لا تعرف الحدود الجغرافية مما يصعب اكتشافها, يصعب تتبعها باعتبارها تقع في العالم الافتراضي وليس بالعالم الواقعي الملموس، وخلصـت هذه الرسـالة إلى تبيان أهمية تجريم الفعل أو النشـاط المكون لهذه الجريمة، والمقصـود فيها، وموقف التشـريعات المقارنة والمشـرع القطري من هذه الجريمة، من حيث كيفية تحققها، وما إذا كان يشترط أن يكون الدخول بوسائل معينة، وماهية المحل المنصب عليه الدخول غير المشروع، وما إذا كان يشترط أن يكون محمياً بوسائل حماية، وما إذا كانت التشـريعات تسـير على وتيرة واحدة لمعاقبة مرتكبي هذا النوع من الجرائم من حيث العقوبات المقررة لها، وتوصـلت نتائج الدراســة إلى أن هناك فروقات بين جريمة الدخول غير المشـروع عن الجرائم الأخرى المرتبطة بها، كما أن هنا تباين في التشريعات التي تجرم الدخول غير المشروع، فالبعض يعتبرها من الجرائم الشـكلية، في حين يعتبرها البعض الآخر من الجرائم المادية، بالإضـــــافة إلى ذلك فقد ضيقت بعض التشريعات من محل الجريمة، في حين بعض التشريعات قد وسعت محل الجريمة، كما أن هنا تشـريعات تشـترط أن يكون المحل المنصـب عليه الدخول غير المشـروع محمي بوسـائل حماية، كما تباينت التشـريعات في العقوبات المقررة لجريمة الدخول غير المشـروع، فالبعض يعاقب على الشروع فيها في حين هناك تشريعات لم تعاقب على الشروع فيها بنص صريح، كما أنه لم تسر التشريعات على وتيرة واحدة فيما يتعلق بالعقوبات الفرعية المقررة لتلك الجريمة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح مما سبق تنوع الدراسات التي اهتمت بالجريمة سواء بالكشف عن واقعها أو العوامل المؤثرة فيها أو التشريعات والقوانين المرتبطة بها، إضافة لتنوع البيئات التي ركزت عليها الدراسات السابقة وكذلك تنوع العينة المستخدمة فيها، كما يتضح تركيز أغلب الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، ولذا تأتي هذه الدراسة متفقة مع الدراسات السابقة من حيث الاهتمام بدراسة الجريمة ومن حيث استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، ولكنها تختلف في جمعها بين الجريمة المرتكبة من الأجانب تحديداً والأمن المجتمعي والسعي للكشف عن دور جرائم الأجانب في التأثير على الأمن المجتمعي، إضافة لاختلافها في مجتمعها وعينتها، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري وفي بناء وتصميم الأداة بجانب الاستفادة منها في تفسير ومناقشة النتائج.

الإطار النظري:

المحور الأول: الإطار الفكري للجريمة

١. مفهوم الجريمة:

برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب. (عبدالله، ٢٠١١م).

ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن الجريمة لها عدة أركان يجب أن تتواجد حتى يعتبر العمل جريمة؛ وأهمها الفرد القائم بالعمل الجرمي، والمجتمع الذي يحدد بمعاييره وقيمه أن عملا ما جريمة، والعمل الصادر عن الفرد المجرم، والقانون الذي يحدد عقوبة كل نوع من الجرائم.

ومن خلال ما تقدم من تعريفات للجريمة يعرف المجرم من المنظور الاجتماعي أنه الشخص الذي لا يلتزم ولا يخضع لقانون الدولة. أما من المنظور النفسي فالمجرم هو الشخص الذي يعاني من قصور في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية وبين مقتضيات البيئة الخارجية التي يعيش فيها، ويرى المنظور القانوني أن المجرم هو الشخص الذي ينتهك القانون الجنائي الذي تقرره السلطة التشريعية التي يعيش في ظلها .ولا تعتبر المرتكب جريمة مجرما إلاّ بعد التحقيق فيها وصدور حكم فيها والاّ فهو يعتبر متهما فقط.(طوقان، ٢٠١٢م)

٢. أركان الجريمة وأبعادها:

للجريمة بصفة عامة أركان لا بد من وجودها، وتتمثل هذه الأركان فيما قدمه أحمد(٢٠٠٥) بالآتي:

- الركن الشرعي: إن المقصود بالركن الشرعي لاعتباره من إحدى أركان الجريمة، لأن هناك نص شرعي يحرم الفعل ويبين العقاب الناتج عنه وقت وقوع هذا الفعل حيث (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).
- الركن المادي: المقصود بالركن المادي هو الاتيان بالفعل أو القول المحرم شرعاً، ولا تعد مرحلة التفكير أو التحضير جريمة في نظر الشرع ما إذ وصل الفعل إلى مرحلة التنفيذ.
- الركن الأدبي: المقصود به الركن الذي يرتبط بالجاني ذاته فلا يعد الفعل جريمة ما إذا كان الجاني مكلفاً وهذا ما يعرف بمبدأ المسؤولية.

وبذلك يمكننا القول أن لكل جريمة أركان ثلاثة أساسية بعد الأركان العامة وهي: الجريمة، والمجرم، والضحية، والشهود، والبينة. فالأركان العامة واحدة في كل جريمة، بينما الأركان الخاصة تختلف في عددها ونوعها باختلاف الجريمة فعلى سبيل المثال يشترط لإثبات جريمة الزنا بالبينة شهود أربعة، في حين يكتفى باثنتين في باقي الجرائم.(عوض، ٢٠٠٩).

وعند تحليل المظاهر السلوكية للظاهرة الإجرامية والعوامل المؤثرة فيها وأركان الثلاث الأساسية سنأخذ في الاعتبار ثلاث أبعاد على النحو الآتي(بوالماين، ٢٠٠٨):

- البُعد السوسيولوجي: ويتمثل البعد السوسيولوجي في التغير الاجتماعي الكبير والذي يشهده العالم في الوقت الحالي ودى تأثيره على الظواهر الاجرامية عن طريق توضيح كيف يمكن للتغير الاجتماعي أن يحدث تغيرات شديدة المفعول على المهام الاجتماعية والثقافية التقليدية مما ينتج عنها عدد من الاضطرابات والتي تزيد من قدرات الإدماج السيوسيولوجي لدى الانسان وقد تعمل على تجسيد التأثير الميكانيكي لهذه الاضطرابات على فئة قليلة وضعيفة قد تستحق التحفيز والعناية لكونها تمثل أكثر من ٧٥٪ من مجموع المجتمع وما تعانيه هذه الشريحة الكبرى من التهميش الاجتماعي والثقافي.
- البُعد الثقافي: يحذو البعد الثقافي الى ما يسمى بالثقافة الفرعية والذي يتعين عبرها الصراع الثقافي، بحيث يشير للتباين بين الفعل والأهداف الخاصة وذلك نتيجة لاتجاه الفعل مباشرة لما هو عام، وبهذا فقد يكون التباين من احدى مصادر الصراع التي تدفع بالفرد الى ارتكاب الجرائم حيث نتج هذا الاختلاف عن ثقافة الفقر، بالنسبة لمستوى معين من العيش وعدم المساواة في توزيع الدخل، وعدم القدرة على تحقيق بعض الطموحات.
- البُعد القانوني: يتمثل البعد القانوني في تقسيم المظاهر السلوكية للظاهرة الإجرامية تبعا للقانون، ومدى تعلقه بظروف المجتمع وأوضاعه تبعاً لاختلافها، بمعنى أن الجريمة لا يمكن أن تتم فقط لمجرد وجود علاقة متناقضة بين الفعل والقاعدة الجنائية (عدم الشرعية القانونية) بل يوجب ذلك علاقة تناقض بين الفعل وبين المصلحة أو الحق المراد حمايته، حيث إن الربط بين المفهوم القانوني والاجتماعي قد يساهم في المساعدة على فهم مكمون الجريمة.

٣. تقسيمات الجريمة

قسمت الجريمة في الشريعة الإسلامية إلى ثلاث أنواع وهي كما طرحها عايش (٢٠٠٩):

- جرائم الحدود: تشمل جرائم الحدود كافة الأفعال التي توصف بالانحرافية والتي يعاقب عليها القانون المجرم بحد، وأن الحد في الشرع هو العقوبة المقررة شرعاً وتنحصر ضمن سبع حدود ألا وهي: الزنا، القذف، السرقة، الحرابة، قطع الطريق، الردة، البغي.
- جرائم القصاص: تعرف جرائم القصاص بالعقوبات التي تفرض على المعتدين على البشر، وقد يكون الأساس في القصاص هو المساواة بين كل من الجاني بالفعل وجرائم القصاص وهي ما تسمى بالجنايات الكبرى. وان هناك عده شروط لوجوبها وهي:
  - شروط تعود على الجاني نفسه حيث يشترط أن يكون الجاني بالغاً، رشيداً، قاصداً، ومتعمداً تحقيق الجناية.
  - شروط تعود على المجني عليه حيث يشترط أن يكون معصوم الدّم.
  - شروط تعود على الجريمة ذاتها حيث يشترط أن يتوافر فيها القصد والعمد والعمد المباشر.
- **جرائم التعزيز:** وتضمن جرائم التعزيز الجرائم التي لا تدخل وفق جرائم الحدود أو القصاص. وأن هناك عدة خصائص لها من أبرزها:
  - أن التعزيز غير مقدر حيث يترك أمر تقديره للإمام بحسب رأيه وظروف المجرم، ونوعية الجريمة ومدى خطورتها.
  - يجوز تطبيق عقابين من العقوبات التعزيز كالضرب والحبس معاً على نفس الشخص إذا رأي القاضي أن ذلك يحقق مصلحة.

- يجب أن يزداد التعزيز في حالة العود، أي أن العقوبات تزداد مع تكرار اقتران الانحراف ومن الجرائم التي تخضع للتعزيز: الرشوة، شهادة الزور وأكل الربا.

٤. العوامل المؤثرة في الجريمة:

هناك عدة عوامل تؤثر على الجريمة وتؤدي إلى ارتكابها وتصنف هذه العوامل إلى نوعين هما:

- **عوامل داخلية وتنقسم العوامل الداخلية إلى عدة عوامل وهي(بن تروش، ٢٠١١):**

أ. عوامل ذاتية شخصية: قد تتمثل هذه العوامل في الكيان الذاتي لدى المجرمين والاضطرابات النفسية والوظيفية والأمراض التي يعانون منها، والحالة النفسية والعقلية والعصبية. ويدخل ضمن هذا النوع العوامل البيولوجية والنفسية.

ب. عوامل وراثية: إن القصد من العوامل الوارثية هي كل ما يتعبه الفرد من والديه من خلال الجينات الوراثية، فكافة العوامل الوراثية لا تتمكن من إتاحة الدوافع نحو ارتكاب الجريمة، إذ تعمل هذه الاختلالات العصبية الموروثة إلى التسبب في حدوث الأمراض الخلقية والمشكلات التي تدفع صاحبها إلى ارتكاب الجريمة، والاخلال بالقيم والأخلاق والعادات، بالإضافة إلى أن حدوث أي خلل في الأجهزة الداخلية للإنسان والتي تعرضه للتشوهات الوراثية وما ينجم عنها من تعطيل لوظائفها البيولوجية، فيصبح هذا الشخص ناقصاً في بنيته الجسدية والنفسية فيبيت غير قادر على المعايشة الاجتماعية مع والديه ويصبح ناقما لوالديه حتى بصل به الأمر إلى القيام بالإجرام.

ج. عوامل نفسية: يرجع عالم التحليل النفسي " فرويد " السلوك الإجرامي لعدة عوامل نفسية وهي كما قدمها حشروف (٢٠١٦):

- الاضطرابات النفسية التي تنتج من أثر الانطباعات في مرحلة الطفولة والتي تؤثر على الفرد في مرحلة البلوغ، والتي تتمثل في رغبات مرحلة الطفولة الأولى التي تواجه بالقلق والخوف والإحباط ومن ثم تتحول الى كبت نفسي ومن ثم إلى عقدة نفسية.
- عقدة أوديب: تلعب هذه العقدة دوراً كبيراً في انتشار السلوك الاجرامي، حيث تعني احساس الطفل بالغيرة والكراهية نحو أبيه لحيث يراه منافساً له في حب والدته.
- الصراع الدائم الداخلي بين الذات العليا والدنيا، ومحاولات الأنا للملائمة بين رغبات وشهوات الذات الدنيا ونواهي الذات العليا، فإذا تم التوازن نتج عنه سلوك متلائم، وإذا حدث العجز نتج عنه السلوك المضطرب الذي قد يتحول إلى سلوك إجرامي.
- عقدة الذنب: وتعني عقدة الذنب بأن الشخص حينما يقوم بارتكاب جريمة ينمو لديه الاحساس بالذنب، فيطلب العقاب من خلال ارتكابه لجريمة أخرى من أجل التخلص من هذا الشعور، اذ يظهر العنف لديه على صورة مشاعر ذنب قوية، فيصبح لديه ما يسمى باللاوعي في البحث عن العقاب لمعاقبة نفسه.
- يعد أي شذوذ قد يصيب غرائز الإنسان قد يدفعه لارتكاب الجريمة، وأبرز هذه الغرائز درسها علماء الإجرام هي غريزة حب البقاء والامتلاك، والجنس.

- يؤدي الإصابة بشذوذ في غريزة البقاء إلى ظهور السلوك الإجرامي المتمثل في الاعتداء على المال كالسرقة، الاحتيال وجرائم الاعتداء على الأشخاص كالقتل.
- قد تؤدي في بعض الاحيان الإصابة بشذوذ في الغريزة الجنسية إلى ارتكاب الجرائم الجنسية كالاغتصاب، هتك العرض، اللواط أو التعذيب عند إشباع الغريزة الجنسية، وهذا قد دوراً بارزاً يلعب في تشكيل الفعل الإجرامي.
- إن الظلم والاحساس بالذنب يؤدي الى تكوين العقد النفسية عند الفرد والتي تؤدي بدورها الى ارتكاب الجريمة من أجل رد الظلم. وأن هناك ثلاث أنواع من الأفراد فيما يرتبط بالانفعالات: فالأول يتسمون ببرودة مشاعرهم وبالبرود في المشارع والاحاسيس ويتسمون بالأنانية. أما القسم الثاني فيتسمون بعدم الاستقرار فيما يرتبط بنفسيتهم وشخصيتهم، وهذا ما يدفعهم الى ارتكاب الجرائم كالتسول، والتشرد، والدعارة والإدمان على المخدرات، أما فيما يرتبط بالقسم الثالث فيتسمون بأن انفعالهم سريع وعميق، لذلك يرتكبون جرائم ضد الآداب العامة. والتي يؤدي إلى خلل في العاطفة والتي تدفعهم الى السلوك الاجرامي، بالإضافة إلى الأمراض النفسية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

- **عوامل خارجية: وقد تتمثل فيما يلي:**

أ. عوامل البيئة الاجتماعية: تساعد البيئة الاجتماعية في المساهمة في مستوى كبير في تشكيل ظاهرة الإجرام، فسوء التكيف مع هذا الوسط قد ينتج عنه خلافات تبرز في العديد من الحالات والتي تظهر على صورة انحرافات وسلوكيات إجرامية يرفضها المجتمع وبالأخص اذا عرفنا بأنّ تلائم الفرد مع مجتمعه وسلوكه على نحو مساير لضوابطه وقيوده ونظمه وذلك لأنه مكتسب منذ بدء حياته، ويعمل بشكل دائم على ترغيب ذاته من أجل نفسه الالتزام بأوامره ونواهيه(عبد الله، ٢٠١١).

ب. عوامل اقتصادية: وتتمثل بعدة عوامل ومن أبرزها:

- البطالة وعلاقتها بالجريمة: قد ترتبط البطالة بشكل كبير بالسلوك المنحرف لكونه من إحدى الظروف الاقتصادية والتي تجعل المجتمع يستند على اقامة القوانين التي تصون النظام الاقتصادي فيها وتحفظه وتقيم العقولات والردائع على المخالفين فيه، حيث يؤدي ذلك برمته الى بروز العديد من الجرائم، حيث يوجد هناك علاقة بين كل من البطالة والفقر، وبين الفقر والعديد من الانواع الأخرى من الجرائم، فالجريمة عند ارتباطها بالفقر تبين اتجاه الفقراء وخاصة الذكور منهم تحو الاعتداء على أموال الغير والجرائم من أجل الحصول عليه، كما أن البطالة تؤدي أيضاً بالذكور والإناث أيضاً إلى التوجه إلى الإجرام والدعارة والفجور، أما فيما يتعلق بالأطفال الأحداث فسوف يلجؤون للتشرد والتسول(حسين، ٢٠٠٧، والدراوشة، ٢٠١٤).
- المنطقة السكنية وعلاقتها بالجريمة: نلاحظ أيضاً بأن الوسط السكني الذي يعيش فيه الأفراد تكون لها عدة تأثيرات على مستوى الأفراد ومن أهمها: نسبة الازدحام السكاني ومدى مناسبة مساحة المسكن وعدد وحداته بالقياس لحجم الأسرة وعدد أفرادها، واتاحة الشروط الصحية المتعلقة بالتهوية والإنارة والتصريف الصحي والمياه النقية والكهرباء ودرجة الرطوبة... الخ. بالإضافة إلى عدد الغرف وهل من الممكن الفصل بين الاخوة الذكور والإناث، كما أن لحالة التشييد

ومواصفات المواد المشيد منها، وموقع السكن وبعده عن وسائل المواصلات وحالة الطرق والحي الواقع به، ومدى جاذبية المسكن للإقامة والاستقرار من طرف أفراد الأسرة فيه، فكافة هذه العوامل قد تدفع بالفرد إلى اللجوء إلى ارتكاب الجرائم من أجل الحصول على العيش الكريم(المزغني، ٢٠٠٨).

- التنوع الثقافي وعلاقته بالجريمة: قد تساعد الثقافة الإنسان في المساهمة في الحصول على حريته بناءً على أنه من إحدى أعضاء المجتمع وأسسه، كما أنها تتيح للأفراد المعاني والمعايير التي يتسمون بها في ضوء الأحداث والقضايا الجارية، فما هو منطقي أو غير منطقي أو سليماً أو غير ذلك قد يفهم من خلال معاني الثقافة، بالإضافة إلى أنها تعمل على تنمية الضمير الفردي والجماعي داخل المجتمع، وبذلك قد يكون للضمير رقابة عالية بل قوية على سلوك الفرد وتنظيمه لعلاقاته، بالإضافة إلى أن التغيرات الاجتماعية يتبعها العديد من الصراعات الثقافية، لاعتبار أن الوسط الثقافي هو الذي يقدم مفهوماً خاصة للسلوك الانساني، بمعنى أن المميزات التي تقدمها الثقافة والتي طرأ عليها العديد من التغيرات والتي ستواجهها فئة معينة من الافراد بالفرد بحيث ينتج عنها صراعات ثقافية هائلة مما تعمل على فسح المجال إلى ظهور نماذج إجرامية يرفضها المجتمع والثقافة وليس لديها القدرة على تحقيق التلاؤم والانسجام مع هذه التغيرات(السحيمي، ٢٠٠٨).
- وسائل الإعلام وعلاقتها بالجريمة: هناك علاقة بين وسائل الاعلام والسلوك الإجرامي، فهي تعمل على اثارة العوامل التي تدفع الى نشر الثقافة الاجنبية المختلفة عن الثقافة الاسلامية في المجتمعات العربية، فالعديد من الصحف قد تعمل متعمدة الى تضخيم الأحداث المتعلقة بالجريمة ونشرها، أما الصحافة المكتوبة مغايرة نوعاً ما من المنشورة وذلك لأن لها دور إيجابي في الوقاية من ارتكاب الجريمة، كما أن هناك العديد من القنوات الفضائية والسينما تحذر من السلوكيات الإجرامية بصورة تنفر منها النفس(النفيسة، ٢٠٠٩).
- الدين وعلاقته بالجريمة: أن للدين تأثير كبير على انتشار السلوك الإجرامي، فهو يعد عبارة عن عدد من القيم والمبادئ العالية التي تحرض على فعل الخير وتنهي عن الشر، وكلما زاد الدين تجسدياً في نفس معتنقيه قام بتأصيله في ضمير الشخص ونفسه، وهذا بذاته له أثر سلبي على السلوك الإجرامي، حيث يتلاشى العلاقات المباشرة مع أولئك الذين لا تتلاءم عقائدهم مع عقائده لكونهم يمثلون تهديدا لمعتقداته(السحيمي، ٢٠٠٨).

٥. النظريات المفسرة للجريمة:

لقد تَمَّتْ صِياغةُ، وتطويرُ أكبرِ عددٍ من نظرياتِ تفسيرِ الفعلِ الإجراميّ من خلالِ البُحُوثِ الاجتماعيةِ في مجالِ الجريمةِ والانحرافِ، وخلصت هذه النَّظرياتُ عمومًا إلى أنَّ السُّلوكَ الإجراميَّ هو استجابةٌ طبيعيةٌ من الفردِ من النَّاحيةِ البُيُولُوجيةِ للظُّروفِ الاجتماعيةِ التي يَتعرَّضُ لها، والتي تَختلِفُ شِدَّتُهَا من سياقٍ إلى آخرَ، ومن الأمثلةِ على هذه النَّظرياتِ: نظريةِ المُخالطةِ الفَاصلةِ التي صَاغَهَا سيذرلاند، والتي تَدَّعِي أنَّ جميعَ السُّلوكياتِ الإجراميةِ قد تُعلِّمَتْ، وأنَّ عمليةَ التَّعلُّمِ تَتأثَّرُ بمدى اتصالِ الفردِ بالأشخاصِ الذين يَرتكبونَ جرائمَ، وكُلَّما زادَ عددُ الأفرادِ المرتبطينَ بهؤلاء الأشخاصِ، زاد احتمالُ تَعلُّمِهِ، وتَبنِيهِ للقيمِ والسُّلوكياتِ الإجرامية(الحربي، ٢٠١٦: ١٥٤-١٥٥). وفي هذا الصَّددِ أشارَ "بورديو" إلى الهَابيتوسِ الذي يَتشكَّلُ داخلَه الفردُ، ويَتعلَّمُ ويَكتسِبُ الكثيرَ من السُّلوكياتِ والمُمارساتِ، وهو ما أَسمَاهُ بورديو:

الهَابيتوسَ الأولي من خلالِ الأسرةِ، والهابيتوسَ الثَّانويَّ من خلالِ المدرسة(عاشور، ٢٠٢٠: ٢٦٢). أما نظريَّةُ الأنومي، والتي تُظهِرُ أثرَ الأبنيةِ الاجتماعيةِ على تشكيلِ ملامحِ الانحرافِ(السيف، ٢٠١٦: ١٢٤) حيثُ تُشيرُ إلى أنَّ الإجرامَ يَنتجُ عن عجزِ الجاني عن تحقيقِ أهدافِهِ بوسائلَ مقبولةٍ اجتماعيًّا، وفي مُواجهةِ هذا العجزِ، من المُرجَّحِ أنْ يلجأَ الفردُ إلى أهدافٍ أخرى - ليس بالضَّرُورةِ مقبولةٌ اجتماعيًّا، أو قانونيًّا - أو إلى السَّعيِ لتحقيقِ الأهدافِ الأصليةِ بوسائلَ غيرِ مقبولةٍ. ومن النَّاحيةِ الأخرى، فإنَّ مفهومَ الثقافةِ الفرعيةِ الإجراميةِ هي مجموعةٌ بديلةٌ من القيمِ الأخلاقيةِ، والتَّوقعاتِ التي يُمكنُ للنَّاسِ أن يَتحوَّلُوا إليها إذا لم يتمكنوا من إيجادِ طُرُقٍ مقبولةٍ لتحقيقِ الأهدافِ التي حَدَّدها لهم المجتمعُ الأوسعُ يُمثِّلُ تكاملاً بين نظرياتِ المخالطةِ الفاصلةِ ونظرياتِ أنومي، وقد تمَّ تطويرُ نظرياتِ الثَّقافةِ الفرعيةِ من دراساتِ عصاباتِ الجَانحين في المُدنِ الأميركيةِ، حيث تَبدأُ الثَّقافةُ الفرعيةُ وَوُجودُها من حيثُ ينتهي الكُلُّ الثَّقافيُّ للمجتمع(البسيوني، ٢٠١٩: ١٠٢) وقد اعترضَ عليه بعضُ علماءِ الاجتماعِ الذين يُنكِرُونَ وجودَ أيِّ ثقافةٍ فرعيةٍ للجُنُوحِ بين الأقلِّ ثراءً، ويَزعُمُونَ أنَّ سُلوكَ العِصاباتِ هو في الواقعِ تعبيرٌ عن قيمِ الطَّبقةِ الدُّنيا الواسعةِ الانتشارِ التي تُؤكِّدُ على الصَّلابةِ والإثارةِ.

كذلك الحالُ، فهناك مجموعةٌ أُخرى من الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ التي رفضت وُجودَ نظمِ قِيمٍ ثقافيةٍ فرعيةٍ. نظريةُ التَّحييدِ التي قَدَّمَها علماءُ الجريمةِ الأمريكيونَ ديفيد كريسي، وجريشام سايكس، وديفيد ماتزا التي صَوَّرت الجَانحينَ على أنَّهم أفرادٌ، يُؤيِدُونَ عُمومًا أخلاقَ المجتمعِ، ولكنَّهم قادرونَ على تبريرِ سُلُوكِهِم الجانحِ من خلالِ عمليةِ (تحييدٍ) حيثُ يتمُّ إعادةُ تعريفِ السُّلوكِ؛ لجعلِهِ مقبولاً أخلاقيًّا. أمَّا نظريةُ الضَّبطِ الاجتماعيّ، فأكَّدَت على الرَّوابطِ التي تنشأُ بينَ الجَاني، وجماعاتِ المجتمعِ التي يعيشُ فيها، ومؤسساتِهِ المختلفةِ، ورابطتِه بالمجتمع، وَوِفقًا لهذا الرَّأيِ، فإنَّ قُدرةَ الفردِ على مُقاومةِ المَيلِ إلى ارتكابِ الجريمةِ تتوقفُ على قُوَّةِ تَعلُّقِهِ بوالديه، واشتراكِهِ في الأنشطةِ التِّقليديةِ، وسُبُلِ الَّتقدُّمِ، والتزامِهِ بالقيمِ الأخلاقيةِ التَّقليديةِ التي تَحظرُ السُّلوكَ المُنحرفَ. كذلك فإنَّ هناك عددٌ من المُتغيراتِ الاجتماعيةِ التي تَضبِطُ السُّلوكَ المُنحرفِ، مثل: بناءِ الأسرةِ، والتَّنشئةِ الاجتماعيةِ، وجماعاتِ الرَّفاقِ، والضَّبطِ الذَّاتيّ(الفالح، ٢٠١٠: ٢٠٩) وعلى النَّقيضِ من ذلك، فإنَّ نظريةَ الوَصمةِ تُصوِّرُ الإجرامَ على أنَّهُ نتاجُ ردِّ فعلِ المجتمعِ تجاهَ الفردِ من انتهاكِ القَواعدِ القَانونيةِ، والتي تُعدُّ من قبيلِ الجزاءِ، ولهذا يَعتبرُها (شوهام) أداةً من أدواتِ الضَّبطِ الاجتماعيّ(حسن، ٢٠٢٠: ٣٣٠) وتَدَّعِي أنَّ الفردَ، بمجردِ إدانتِهِ بارتكابِ جريمةٍ يُوصَفُ بأنَّه مجرمٌ، وبالتَّالي يَكتسبُ هويةً جنائيةً، وما أنْ يعودَ إلى المجتمعِ، فإنّه يَظلُّ يُعتَبرُ مُجرِمًا، وبالتَّالي يرفُضُهُ الأشخاصُ المُلتزِمُونَ بالقانونِ، ويَقبلُه جَانِحونَ آخرونَ، ولذلك مع مُرورِ الوقتِ، يُصبِحُ الجاني اجتماعيًّا على نحوٍ مُتزايدٍ في أنماطِ السُّلوكِ الإجراميّ، وأكثرَ ابتعادًا عن السُّلوكِ الملتزمِ بالقانونِ، ومن ثَمَّ، فالوصمةُ اتجاهٌ اجتماعيٌّ سلبيٌّ تِجاهَ الفردِ، وهي أنماطٌ: عامةٌ، وذاتيةٌ، وبنائيةٌ(هريدي، ٢٠١٩: ٣).

كذلك، كان ثَمَّة نظرياتٌ تتجهُ نحوَ فحصِ العَلاقةِ بينَ الجريمةِ، والعواملِ الاقتصاديةِ، ومنها نظريةُ بيكر (١٩٦٨) لاختبارِ العَلاقةِ بينَ العِقابِ من قِبلِ نظامِ العدالةِ الجنائيةِ والجريمةِ، حيثُ افترضَ (بيكر) والدِّراساتُ التَّجريبيةُ اللاحقةُ أنَّ العقابَ من قِبل نظامِ العدالةِ الجنائيةِ هو رادعٌ للجريمةِ. وبعبارةٍ أخرى، أكَّدتْ فرضيةُ (بيكر) أنَّ المجرمينَ عقلانيونَ، بمعنى أنَّهم يُقدِّرونَ تكاليفَ الجريمةِ مقابلَ الفوائدِ المحتملةِ التي يتوقعونَ أن يستمدوها من نشاطِهِم الإجراميّ، وفي الحالاتِ التي تكونُ فيها العُقوبةُ المُتوقَّعةُ على الجريمةِ أشدَّ وأكثرَ يقينًا من الفوائدِ المُتوقَّعةِ، تَميلُ الأنشطةُ الإجراميةُ إلى الانخفاضِ، في حينِ أنَّها تَزدادُ عندما يكونُ الردعُ أقلَّ حِدَّة(Mulamba,2020;4). ومن هُنا، يُمكنُنا القولُ: أنّ الاتجاهاتِ النَّظريةَ فسَّرت

السَّلوكَ الإجراميَّ عمومًا في ضَوءِ أسبابٍ عِدةٍ منها: دوافعَ تحقيقِ مكاسبَ ماليةٍ، والفُرصِ التَّنظيميةِ، والاستعدادِ الشَّخصيِّ للسُّلوكِ المنحرفِ، ولاشكَّ أنَّ الدَّافعَ مُستَمَدٌّ من الاحتمالاتِ أو التَّهديداتِ، والتي يُمكنُ أن تكونَ فرديةً أو مؤسسيةً. والفُرصةُ هي ارتكابُ الجريمةِ الماليةِ وإخفائِها، حيثُ يَستنِدُ ارتكابُ جريمةٍ على نحوٍ مُلائمٍ إلى المركزِ، والوُصولِ للهدفِ، في حينِ أنَّ إخفاءَ الجريمةِ على نحوٍ ملائمٍ يَقومُ على الاضمحلالِ، والفوضى والانهيارِ، فالرَّغبةُ تَنبعُ من الاختيارِ أو البراءةِ، حيثُ يَتعلَّقُ الاختيارُ بالهُويةِ، والعقلانيةِ والتَّعلمِ، في حينِ أنَّ البراءةَ تَتعلَّقُ بالتَّبريرِ(Gottschalk,2020;1) وتُؤكِّدُ معظمُ البُحُوثِ أنَّ العُدوانَ، والعُنفَ هما استجاباتٌ مُكتَسَبَةٌ، وليست سماتٍ شخصيةً فِطريةً. يتمُّ تعلمُ العدوانِ، والعنفِ والانحرافِ من مجموعةٍ مُتنوعةٍ من المصادرِ، بما في ذلك الأسرةُ والأقرانُ، ومن خلال وسائلِ الإعلامِ، والإنترنتِ، وخاصَّة التِّلفزيونَ. ويزعمُ بيسكوب وكوزيك Biskup and Cozic أنَّ العديدَ من الأطفالِ الذين يَقتِلونَ قد تَعلَّمُوا بالعُنفِ من خلالِ مُشاهدةِ والديهِم، وعَمَّاتِهم، وأعمامِهِم، وإخوتِهِم ,Kratcoski) .Dunn,2019;57)

أمَّا النَّظرياتُ الرَّاديكاليةُ في علمِ الجريمةِ فتُركِّزُ على السُّلطةِ، ووتَرسُّخِها في البنيةِ السِّياسيةِ، والاقتصاديةِ للمجتمعِ، وعلى وجهِ الخُصوصِ، تُفسِّرُ هذه النَّظرياتُ عمومًا الجريمةَ، والعدالةَ الجنائيةَ على حدٍّ سواء باعتبارِهما نِتاجًا جانبيًّا للرأسماليةِ، وتَستكشِفُ نُظمًا بديلةً يُمكِنُ أنْ تُولِّدَ عَلاقاتٍ اجتماعيةً أكثرَ انسجامًا. وتَميلُ النَّظرياتُ الرَّاديكاليةُ إلى النَّظرِ إلى القانونِ الجنائيِّ باعتبارِهِ أداةً، يُجبِرُ بها الأقوياءُ والأثرياءُ الفقراءَ على أنماطِ سُلوكٍ تُحافِظُ على الوضعِ الرَّاهنِ، وأحدُ هذه الآراءِ، وهو ما يُسمَّى بنظريةِ (صُنعِ السَّلام)، peacemaking" theory يَستنِدُ إلى فرضيةِ أنَّ العُنفَ يَخلُقُ العُنفَ، ويُجادلُ المُدافعونَ عن هذه النَّظريةِ بأنَّ سياساتِ العدالةِ الجنائيةِ تُشكِّلُ عُنفًا، تُقرُّه الدولةُ، يُولِّدُ العنفَ الإجراميَّ بدلاً من قمعِهِ. وهناك رأيٌ مُماثِلٌ تُمثِّلُهُ نظرياتُ الصِّراعِ التي ترى أنَّ الأقوياءَ يَسعُونَ إلى تحقيقِ مصالِحِهِم الذَّاتيةِ من خلالِ سَنِّ، وإنفاذِ القوانينِ الجنائيةِ، وَوِفقًا لنظريةِ الصِّراعِ، فإنَّ أصحابَ السُّلطةِ، والثَّروةِ هم أكثرُ عُرضَةً لطاعةِ القانونِ الجنائيِّ؛ لأنَّهُ يميلُ إلى خدمةِ مصالِحِهِم، وبالإضافةِ إلى أنَّهم أكثرُ قُدرةً من الفقراءِ على تَجنُّبِ التَّجريمِ عندما يَنتهِكُونَ القَانونَ(Trombley,2019).

على الجانبِ الآخرِ، لا أحدَ ينكرُ أهميةَ النظرياتِ الإيكولوجيةِ التي ركَّزت على تأثيرِ تنظيمِ الأَحياءِ على النَّشاطِ الإجراميِّ، وقد وَجدَ البَاحثونَ أنَّ الأحياءَ الفقيرةَ ـــ حيثُ تنتقلُ الأسرُ في كثيرٍ من الأحيانِ من موقعٍ إلى آخرَ ـــ تَميلُ إلى أنْ تكونَ معدلاتُ الجريمةِ فيها أعلى، ويُفسِّرُ المنظرون الإيكولوجيون بأنَّ ذلك ناجمٌ عن عجزِ سُكَّانِ الأَحياءِ؛ بسببِ الظُّروفِ المعيشيةِ الصَّعبةِ لحياتِهم، عن التَّنظيمِ بفعاليةٍ لتحقيقِ أهدافِهِم.

وفي ضَوءِ العرضِ والتَّحليلِ السَّابق، يُمكنُنا القولُ: إنَّ هناك عددًا من النَّظرياتِ التي هَيمَنَتْ على الأبحاثِ السُّوسيولوجية في مجالِ الجريمةِ، والانحرافِ على مدى العُقُودِ العديدةِ الماضيةِ، من أبرزِها: نظريةُ الضَّبطِ، والتَّعلُّمِ، والمُخالطةِ الفاصلةِ، وغيرِها(Burt,2020;43) واستطاعت تلك النَّظرياتُ تقديمَ العديدِ من التَّفسيراتِ وراءَ التَّبايُنِ الفرديِّ، والمجتمعيِّ في ارتكابِ السُّلوكِ الإجراميِّ.

المحور الثاني: الأمن المجتمعي

١. مفهوم الأمن المجتمعي:

لقد حاول الكثير من المهتمين بظاهرة الأمن، أن يضعوا تعريفاً يعتمد على مفهوم اللغة أولاً، وكذلك مقتضى مدلولها والذي يعني إيجاد حالة الأمن والأمان لدى الإنسان ومن هذه التعاريف قولهم:

إن الأمن هو شعور بالأمان، والطمأنينة، وإحساس بأن حياة الإنسان ومصالحه وكذلك مصالح وطنه، وجماعته، مصونة، ومحمية (هلال، ١٤٠٦هـ، ٨٤).

ويعرفه آخر بأنه "ما تبحث عنه النفوس في كل شأن من شئون الحياة، كالأمن في الأوطان، والأمن على الأعراض، والأمن على الأموال، والممتلكات وغيرها". (الشويعر، ١٤٠٦هـ، ١٢٣).

والناظر إلى التعريفات السابقة للأمن يرى أن كل تعريف يتضمن جانباً معيناً من جوانب الأمن كالأمن النفسي (الشعور بالأمن والطمأنينة) أو الجانب المادي مثل تأمين حاجيات الأفراد والجماعات، كالأمن الاقتصادي والبعض يقصره على جانب أمن الفرد، كما في تعريف الشويعر، ويرجع ذلك الاختلاف في التعاريف السابقة إلى حقيقة مفهوم الأمن اللغوي الشائع، حيث يعتبر "مفهوم الأمن من المفاهيم الشائعة التداول والاستخدام، ومع ذلك فإنها تتسم علمياً بالغموض، وعدم التحديد شأنها في ذلك شأن معظم المفاهيم الإنسانية التي تدور حول الإنسان والمجتمع" (عجوة، ١٤١٠هـ، ٣٧٦).

ويعرف الأمن المجتمعي بأنه حالة تتوافر فيها الحماية والأمان والطمأنينة للفرد والجماعة معاً (البناء، ٢٠٠٥).

وهو كل ما يطمئن الفرد به على نفسه وماله ويضمن الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والاعتراف بوجوده وكيانه ومكانته بالمجتمع (الهيتي، ٢٠٠٧، ٤).

ويبدو أن هناك تلازم ما بين لفظ " الأمن " ولفظ "المجتمعي" ذلك لأن الأمن في فلسفة التشريع الإسلامي لا يكون إلا اجتماعياً، ويستحيل أن تقف حدوده عند حدود الفرد دون الاجتماع الشامل للأفراد ضمن الجماعة، إذ الإسلام دين الجماعة، وفلسفته التشريعية جمعت بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية بحيث لا تتغوّل واحدة على الأخرى، وعليه فإن أي اختلال في الأمن المجتمعي يترتب عليه زوال أمن الفرد.

٢. مقومات وأبعاد الأمن المجتمعي:

لا شك أن تحقيق الأمن المجتمعي يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق.

وعلى ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة ومن خلال الأبعاد التالية: (عمارة، ٢٠٠٣م، ١١)

- البعد السياسي: والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرّعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.
- البعد الاقتصادي: والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل لمن هو في سن في العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح

المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة.

- البعد الاجتماعي: والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة منظمات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء منظمات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات، وتعزيز فكرة العمل التطوعي لتكون هذه المنظمات قادرة على النهوض بواجبها كمساعد وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات. (حسين، ٢٠١٥م، ٤٥)
- البعد المعنوي أو الاعتقادي: وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالإسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه، مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها، كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، ودرج الناس على الإيمان بها.
- البعد البيئي: والذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء، والإضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه، إضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدراً من مصادر الدخل الوطني، وهذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث. (العبيدي، ٢٠٠٨م، ص٤٥)

ومما سبق نلاحظ أن الأبعاد الأمنية المشار إليه تعالج وفق مستويات أربعة هي أمن الفرد وأمن الوطن وأمن الإقليم والأمن الدولي، حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي، وبإتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار، واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز، كما أن مقومات الحماية الفردية توفير مستلزمات السلامة العامة.

٣. وسائل تحقيق الأمن المجتمعي:

تنقسم وسائل تحقيق الأمن المجتمعي إلى قسمين رئيسين كالتالي (زهران، ١٩٨٨):

أولاً: وسائل معنوية: وهى التي تعتمد على التوجيه العام والتربية الرشيدة والفكر السليم والإرشاد الدائم والدعوة إلى الخير وغرس القيم الأخلاقية الفاضلة وإصدار التشريعات والأنظمة التي توضح حقوق الأفراد وواجباتهم التي ستحل بمن يخالف أو يخرج عنها، ويأتي الإيمان والعقيدة في قمة هذه الوسائل المعنوية

ثانياً: وسائل مادية: وتتمثل في الأجهزة والمؤسسات والوزارات التي تنشئها الدولة لرعاية الأفراد وتوفير الأمن المجتمعي لها والحفاظ عليه ومراقبة الأنشطة التي تخل به وملاحقة الأفراد والفئات الذين يخرجون عليه، ومما لاشك فيه أن امن الفرد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال رعاية عدد من المؤسسات الاجتماعية والتربوية أهمها الأسرة التي تمثل خط الدفاع الأول للأبناء.

٤. عوامل تهديد الأمن المجتمعي:

يقع الأمن المجتمعي ضمن مفهوم الأمن الوطني (القومي) إلا أنه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة وهو بهذه الحدود يعنى حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة، وأن القصد من الأمن المجتمعي هو تحقيق الاستقرار، كما أنه احترام حقوق الآخرين وصون الحرمات، كحرمة النفس والمال والأعراض بما يساهم في خلق التوافق وبخاصة إذا انعدم الظلم وساد ميزان العدل حيث ورد في محكم التنزيل(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) ومن هنا يأتي الربط بين الأمن والإيمان، فمن مقومات الأمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحفظ النظام العام والعمل بأوامر الإسلام.

ومن أهم عوامل التهديد والمخاطر التي تهدد الأمن المجتمعي ما يلي: (العبيدي، ٢٠٠٨م، ص٨٩-٩٠)

- الانحراف وهو الابتعاد عن المسار المحدد وانتهاك القواعد والمعايير ومجابهة الفطرة السليمة وإتباع الطريق الخطأ المنهي عنه حكما وشرعاً ويأخذ الانحراف أشكالاً عديدة منها ما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس ومنها جرائم الاعتداء على الممتلكات ومنها ما يتصل بالجرائم المنافية للأخلاق كما أن بعض أشكال الانحراف تستهدف النظام الاجتماعي كالحرابة والاحتكار.
- الغلو ويعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال، ولعل أخطر أشكال الغلو هو الغلو الاعتقادي الذي يعتمد المنهج التكفيري لمن سواه، مما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقه ومنابذته ومعاداته. كما أن الغلو في التفكير والزعم باحتكار الحقيقة يولد الضغائن والأحقاد ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد مما يدفع إلى تقويض الأمن المجتمعي وزعزعة أركانه.
- انتشار المخدرات وهو من أخطر المخاطر التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول، وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار، تفسد معه العلاقات الاجتماعية، وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاغتصاب، وأحيانا القتل.
- انتشار الفقر ويعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق، وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتدمير.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي حيث من خلاله أمكن تحديد تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بالكويت من وجهة نظر عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس بكليات (أكاديمية سعد العبد الله الأمنية/ العلوم الاجتماعية/ الآداب).

عينة الدراسة: اقتصرت الدراسة على عينة بلغت (١٦٢) من أعضاء هيئة التدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة وتوزيعهم وفق متغيرات (النوع/ الدرجة العلمية/ الكلية).

- **توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع:**

جدول (١) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	89	54.9
أنثى	73	45.1
المجموع	162	100.0

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي عينة الدراسة (١٦٢) عضوا من أعضاء هيئة التدريس منهم (٨٩) من الذكور بنسبة (٥٤,٩٪) من العينة، (٧٣) من الإناث بنسبة (٤٥,١٪) من عينة الدراسة، ويوضح الشكل الآتي توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع.

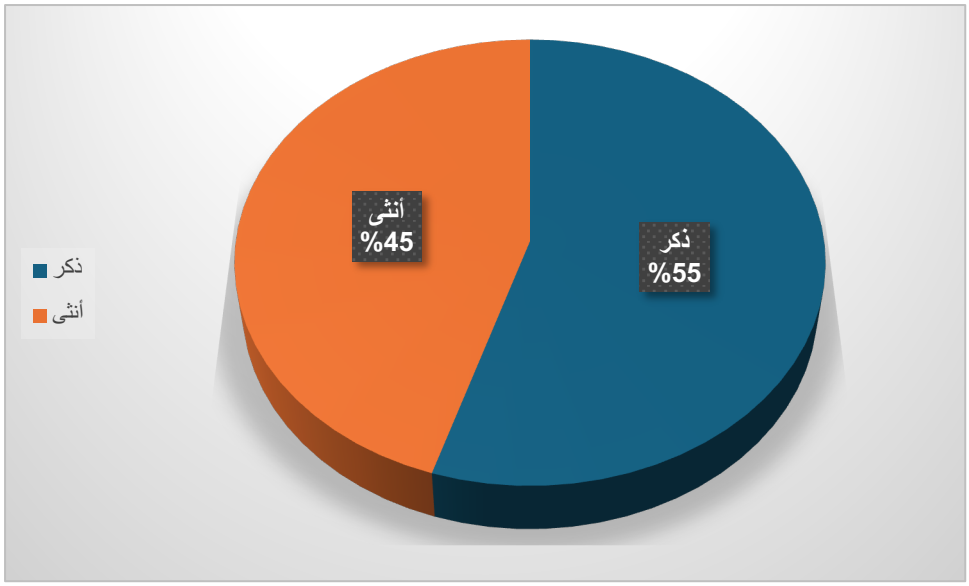

شكل (١) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع

- **توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة العلمية:**

جدول (٢) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية%
أستاذ	48	29.6
أستاذ مشارك	53	32.7
أستاذ مساعد	61	37.7
المجموع	162	100.0

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي عينة الدراسة (١٦٢) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، منهم (٤٨) عضوا بدرجة أستاذ، (٥٣) عضوا بدرجة أستاذ مشارك، و(٦١) عضوا بدرجة أستاذ مساعد، والشكل التالي يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة العلمية.

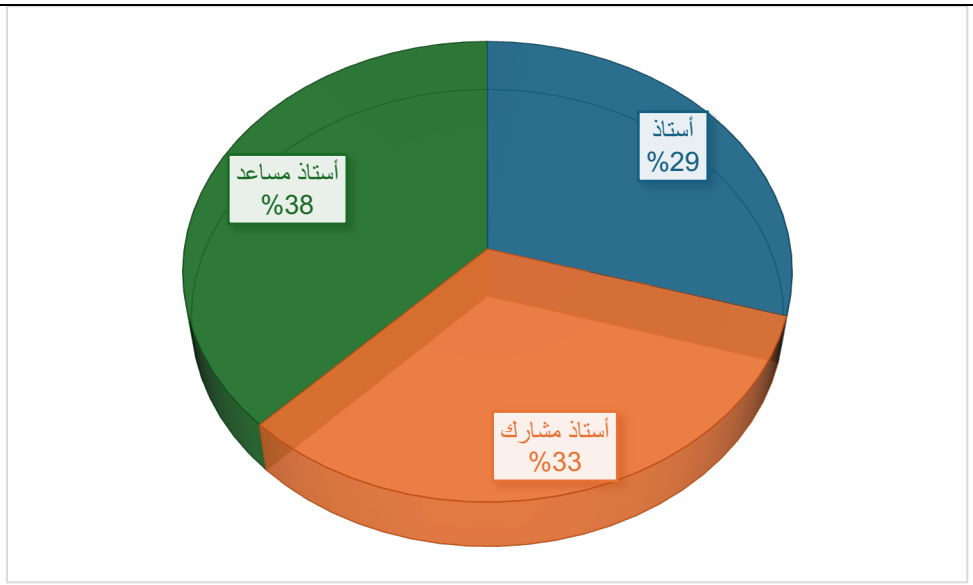

شكل (٢) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة العلمية

- **توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الكلية:**

جدول (٣) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الكلية

الكلية	العدد	النسبة المئوية%
أكاديمية سعد العبد الله الأمنية	42	25.9
العلوم الاجتماعية	54	33.3
الآداب	66	40.7
المجموع	162	100.0

يتضح من الجدول السابق أن (٤٢) من عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بأكاديمية سعد العبد الله الأمنية، (٥٤) عضوا من كلية العلوم الاجتماعية، (٦٦) عضوا من كلية الآداب، والشكل البياني التالي يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الكلية.

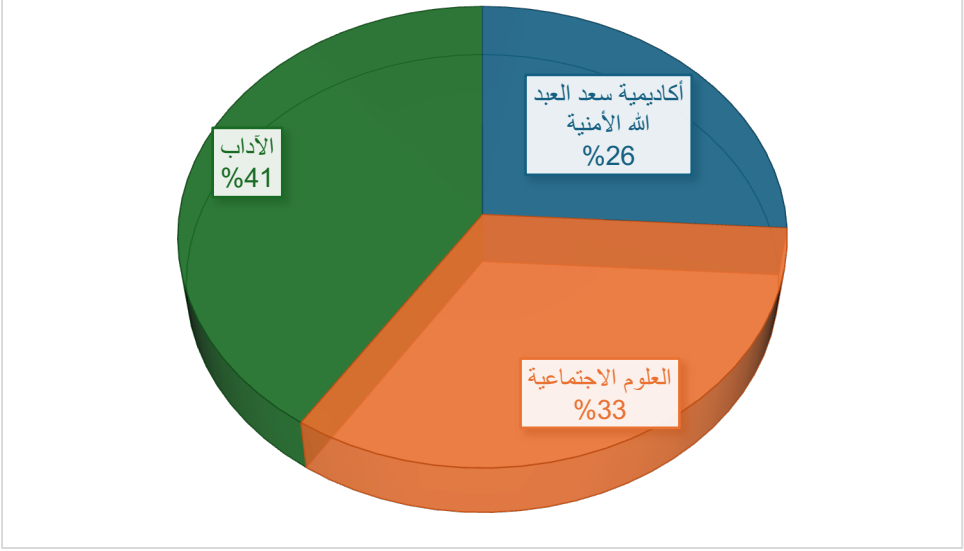

شكل (٣) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الكلية

أداة الدراسة: استبانة من إعداد الباحث بهدف الكشف عن تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت وآليات الحد منها، حيث تم بناء الاستبانة وصياغة عباراتها بالرجوع للإطار النظري والأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وجاءت الاستبانة مكونة من جزأين، شمل الجزء الأول البيانات الأولية للمستجيب/ة، وتكون الجزء الثاني من محورين، شمل المحور الأول العبارات التي تكشف عن تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت، وشمل المحور الثاني الآليات المقترحة للحد منها، وتكون كل محور من (١٥) عبارة، بإجمالي (٣٠) عبارة للاستبانة مجملة، وأمام كل عبارة تدرج ثلاثي يعبر عن درجة الموافقة، بحيث تتراوح ما بين مرتفعة وتعطى (٣) ثلاث درجات، و متوسطة وتعطى (٢) درجتان، ومنخفضة وتعطى (١) درجة واحدة فقط، وتتراوح الدرجات على كل محور ما بين (١٥) إلى (٤٥) درجة بينما تتراوح على الاستبانة مجملة ما بين (٣٠) إلى (٩٠) درجة، وتدل الدرجة المرتفعة على وجود موافقة مرتفعة على عبارات المحور بينما تدل الدرجة المنخفضة على العكس.

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق الاستبانة تم اتباع ما يلي:

- **آراء الخبراء والمتخصصين:** تم توزيع الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال التربية وعلم النفس (٩ محكمين)، وذلك بهدف إبداء الرأي حول صلاحية الاستبانة للهدف الذي أُعدت من أجله، ومدى مناسبة العبارات وانتمائها للمحور ودقة صياغتها اللغوية ومناسبتها لمستوى أفراد العينة، وقد تراوحت نسبة الاتفاق بين آراء الخبراء والمتخصصين حول عبارات الاستبانة ما بين (٨٨,٩٪ - ١٠٠٪)، وهي نسب اتفاق مرتفعة؛ مما يشير إلى صدق الاستبانة.
- **صدق المفردات:** تم التحقق من صدق المفردات للاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة العبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه بعد حذف درجة العبارة من درجة المحور، وذلك بعد تطبيق

الاستبانة في صورتها الأولية على العينة الاستطلاعية والتي بلغ عدد أفرادها (٥٠) عضوا من أعضاء هيئة التدريس من نفس المجتمع الأصلي لعينة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٤) معاملات الارتباط بين درجة العبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه (ن = ٥٠)

المحور الأول		المحور الثاني	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.672**	1	.396**
2	.772**	2	.440**
3	.742**	3	.475**
4	.731**	4	.581**
5	.717**	5	.656**
6	.619**	6	.554**
7	.630**	7	.725**
8	.632**	8	.677**
9	.662**	9	.427**
10	.584**	10	.460**
11	.574**	11	.660**
12	.615**	12	.486**
13	.705**	13	.730**
14	.596**	14	.618**
15	.651**	15	.483**
** دال عند مستوى0.01			

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين درجة العبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه بعد حذف درجة العبارة دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١، وذلك لجميع عبارات الاستبانة؛ مما يشير إلى صدق الاستبانة.

ثبات أداة الدراسة: تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام كل من معامل ألفا كرونباخ ومعامل اوميجا، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة بالإضافة إلى معامل ثبات الدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (٥) معاملات الثبات للاستبانة

م	المحور	معامل ثبات الفا كرونباخ	معامل ثبات أوميجا
1	الأول	.819	.822
2	الثاني	.890	.895
3	الدرجة الكلية	.932	.937

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات لمحوري الاستبانة والدرجة الكلية باستخدام الفا كرونباخ بلغت على الترتيب (٠,٨١٩ – ٠,٨٩٠ – ٠,٩٣٢) ، كما بلغت قيمة معامل الثبات باستخدام معامل أوميجا (٠,٨٢٢ – ٠,٨٩٥ – ٠,٩٣٧) وهي معاملات ثبات مرتفعة؛ مما يشير إلى ثبات الاستبانة، وإمكانية الوثوق في النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال تطبيقها على عينة الدراسة.

نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما واقع دور جرائم الأجانب في التأثير على الأمن المجتمعي في دولة الكويت؟

لمعرفة واقع دور جرائم الأجانب في التأثير على الأمن المجتمعي بدولة الكويت تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الأول، وتحديد درجة الموافقة على العبارة في ضوء استجابات أفراد العينة الكلية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٦) نتائج استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول المتعلق بـ تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
15	تهدد جرائم الأجانب حياة أبناء المجتمع الكويتي	2.852	0.390	كبيرة	1
11	تهدد جرائم الأجانب الكيان السياسي للمجتمع الكويتي	2.790	0.465	كبيرة	2
13	تهدد جرائم الأجانب الأمن البيئي لأبناء المجتمع الكويتي	2.759	0.532	كبيرة	3
14	تقلل جرائم الأجانب من احترام القانون في المجتمع الكويتي	2.747	0.502	كبيرة	4
12	تقلل جرائم الأجانب من شعور أبناء المجتمع الكويتي من الشعور بإنجازات الوطن وتراثه	2.716	0.551	كبيرة	5
9	تهدد جرائم الأجانب الممتلكات العامة والخاصة بالمجتمع الكويتي	2.704	0.609	كبيرة	6
10	تزيد جرائم الأجانب من الاغتراب الثقافي لدى أبناء المجتمع الكويتي	2.667	0.630	كبيرة	7
1	تزيد جرائم الأجانب من خوف أفراد المجتمع الكويتي على المستقبل الاقتصادي لأنفسهم وأبنائهم	2.617	0.632	كبيرة	8
8	تسهم جرائم الأجانب في نشر الفوضى المجتمعية داخل المجتمع الكويتي	2.574	0.658	كبيرة	9
2	تزيد جرائم الأجانب من خوف أفراد المجتمع الكويتي على المستقبل العلمي لأنفسهم وأبنائهم	2.432	0.787	كبيرة	10
6	تقلل جرائم الأجانب من شعور أبناء المجتمع الكويتي بالأمان النفسي	2.420	0.737	كبيرة	11
3	تقلل جرائم الأجانب من التنمر في المجتمع الكويتي	2.389	0.750	كبيرة	12
5	تزيد جرائم الأجانب من انتشار العنف بالمجتمع الكويتي	2.358	0.736	متوسطة	13
4	تُكسب جرائم الأجانب أبناء المجتمع الكويتي سلوكيات تهدد الأمن المجتمعي	2.216	0.802	متوسطة	14
7	تهدد جرائم الأجانب مستوى الأمن الصحي الذي يشعر به السكان الكويتيون	1.753	0.804	متوسطة	15
	المتوسط العام لعبارات المحور	2.533	0.639	كبيرة	

يتضح من الجدول السابق ما يلي: أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول المتعلق تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت بلغت قيمة (٢,٥٣٣) بانحراف معياري (٠,٦٣٩)، وتشير هذه القيمة إلى أن درجة موافقة عينة الدراسة على المحور إجمالا كانت كبيرة، كما كانت الموافقة على جميع عبارات المحور بدرجة كبيرة فيما عدا العبارات (٤ – ٥ -٧)؛ حيث كانت درجة الموافقة عليها متوسطة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تنوع جرائم الأجانب من جهة، وخطورتها باعتبار أنهم في الغالب ليس لديهم ولاء أو انتماء للمجتمع وبالتالي ليس لديهم خوف على مصالحه وليس لديهم حرص على أمنه، مما يدفعهم لارتكاب هذه الجرائم مهما ترتب عليها من مخاطر وآثار سلبية حتى وإن كانت هذه الآثار تطال الأمن المجتمعي، ولذا جاءت الموافقة على تأثير هذه الجرائم على الأمن المجتمعي بدرجة مرتفعة.

كما يمكن تفسير النتيجة السابقة في ضوء أنه تشكل الجريمة خطراً اجتماعياً كبيراً، فهي الشاغل الرئيسي للكثيرين، وذلك لأنها تمثل مساساً في مصالح الآخرين وحقوقهم، كما أنها تهدد حياة الانسان وأمنه واستقراره، وانطلاقاً من مدى الخطورة التي تشكلها الجريمة على الانسان والمجتمع، فنلاحظ بأن علماء القانون والنفس يعطون للجريمة اهتماماً كبيراً لكونها باتت ظاهرة منتشرة فتوصلت العديد من الدراسات لظهور علم مستقل بها يسمى علم الاجرام، بالإضافة إلى ظهور الكثير من النظريات التي تحلل العوامل الخاصة بالسلوك الاجرامي ومن أهمها النظريات النفسية، والاجتماعية، لذا فالوظيفة الرئيسية للقانون الجنائي هي حماية حقوق الآخرين والمصالح الاجتماعية التي يستند عليها كيان المجتمع(أبو سويلم، ٢٠١٤).

أيضاً يمكن تفسير النتيجة السابقة في ضوء ما توصلت إليه دراسة براون (Brown, 2004): من أن ملكية المسكن وطول فترة الإقامة فيه تقلل من أعمال العنف، بينما تتزايد أعمال العنف بين الأشخاص القاطنين في الوحدات السكنية المؤجرة، وهو ما يغلب على الوافدين في المجتمع الكويتي فهم في الغالب مستأجرين وليسوا ملاكاً.

ويمكن تفسير النتيجة السابقة كذلك في ضوء ما أشارت إليه دراسة عبد الله (٢٠١١) من أنه تساعد البيئة الاجتماعية في المساهمة في مستوى كبير في تشكيل ظاهرة الإجرام، فسوء التكيف مع هذا الوسط قد ينتج عنه خلافات تبرز في العديد من الحالات والتي تظهر على صورة انحرافات وسلوكيات إجرامية يرفضها المجتمع وبالأخص اذا عرفنا بأنّ تلائم الفرد مع مجتمعه وسلوكه على نحو مساير لضوابطه وقيوده ونظمه وذلك لأنه مكتسب منذ بدء حياته، ويعمل بشكل دائم على ترغيب ذاته من أجل نفسه الالتزام بأوامره ونواهيه، حيث إن الوافدين للمجتمع الكويتي من ثقافات متنوعة وتواجههم بعض الصعوبات في التكيف مع ثقافة المجتمع الكويتي.

ويدعم ما سبق الاتجاهاتِ النَّظريةَ التي فسَّرت السَّلوكَ الإجراميَّ عمومًا في ضَوءِ أسبابٍ عِدةٍ منها: دوافعَ تحقيقِ مكاسبَ ماليةٍ، والفُرصِ التَّنظيميةِ، والاستعدادِ الشَّخصيِّ للسُّلوكِ المنحرفِ، ولاشكَّ أنَّ الدَّافعَ مُستَمَدٌّ من الاحتمالاتِ أو التَّهديداتِ، والتي يُمكنُ أن تكونَ فرديةً أو مؤسسيةً. والفُرصةُ هي ارتكابُ الجريمةِ الماليةِ وإخفائِها، حيثُ يَستنِدُ ارتكابُ جريمةٍ على نحوٍ مُلائمٍ إلى المركزِ، والوُصولِ للهدفِ، في حينِ أنَّ إخفاءَ الجريمةِ على نحوٍ ملائمٍ يَقومُ على الاضمحلالِ، والفوضى والانهيارِ، فالرَّغبةُ تَنبعُ من الاختيارِ أو البراءةِ، حيثُ يَتعلَّقُ الاختيارُ بالهُويةِ، والعقلانيةِ والتَّعلمِ، في حينِ أنَّ البراءةَ تَتعلَّقُ

بالتَّبرير(Gottschalk,2020;1) وتُؤكِّدُ معظمُ البُحُوثِ أنَّ العُدوانَ، والعُنفَ هما استجاباتٌ مُكتَسبَةٌ، وليست سماتٍ شخصيةً فِطريةً. يتمُّ تعلمُ العدوانِ، والعنفِ والانحرافِ من مجموعةٍ مُتنوعةٍ من المصادرِ، وهو ما ينطبق على كثير من الأجانب الوافدين للمجتمع الكويتي باعتبار أن جمع المال هدف رئيس لهم.

ويدعم النتيجة السابقة ما أشارت إليه بعض الأدبيات التربوية من أنه يتعرض المجتمع الكويتي لعملية تشويه ثقافي بفعل العمالة الوافدة، يزيد من عمقها تدني مستوى الخادمات الاجتماعي والثقافي اللواتي يتم استقدامهن، وغلبة الطابع الأجنبي بعاداته وتقاليده وأهدافه على المنظومة القيمية السائدة، فنجد عدم خلو لغة التخاطب اليومي من مفردات هندية وغيرها من اللغات الآسيوية، الأمر الذي له أثر كبير على إضعاف الهوية العربية إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه المربيات، وخدم المنزل في تلقين الأطفال أدواراً يقومون من خلالها بتقليدهن في بعض الطقوس الدينية (جرغون، ٢٠١٦، ٦١). إن أغلب العمالة الوافدة هي من عمالة مختلفة الثقافات والانتماءات واللغات والديانات، ومعظمهم غير مؤهلين وينتمون إلى مستويات علمية متدنية، ما يعني انخفاض الوعي لديهم، وهو ما يعرض الدول المستضيفة إلى ضرب الهوية الوطنية (Ayeomoni, culture, 2011, 197).

ويمكن ترتيب عبارات المحور الأول والتي توضح الآثار الناتجة عن جرائم الأجانب في الأمن المجتمعي ترتيبا تنازليا في ضوء المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على النحو التالي:

- جاءت العبارة (١٥) في المرتبة الأولى وتنص على "تهدد جرائم الأجانب حياة أبناء المجتمع الكويتي"؛ حيث كان المتوسط الحسابي لها (٢,٨٥٢).
- وجاءت العبارة (١١) في المرتبة الثانية وتنص على "تهدد جرائم الأجانب الكيان السياسي للمجتمع الكويتي"؛ حيث كان المتوسط الحسابي لها (٢,٧٩٠).
- واحتلت العبارة (١٣) المرتبة الثالثة وتنص على "تهدد جرائم الأجانب الأمن البيئي لأبناء المجتمع الكويتي"؛ حيث كان متوسطا الحسابي (٢,٧٥٩).
- وجاءت العبارة (١٤) في المرتبة الرابعة، وتنص على "تقلل جرائم الأجانب من احترام القانون في المجتمع الكويتي"؛ حيث كان المتوسط الحسابي لها (٢,٧٤٧).
- وأخذت العبارى (١٢) التي تنص على "تقلل جرائم الأجانب من شعور أبناء المجتمع الكويتي من الشعور بإنجازات الوطن وتراثه" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٢,٧١٦)
- وجاءت العبارة (٩) في المرتبة السادسة وتنص على "تهدد جرائم الأجانب الممتلكات العامة والخاصة بالمجتمع الكويتي"؛ حيث كان المتوسط الحسابي لها (٢,٧٠٤).
- واحتلت العبارة (١٠) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (٢,٦٦٧) وتنص على "تزيد جرائم الأجانب من الاغتراب الثقافي لدى أبناء المجتمع الكويتي".

السؤال الثاني: ما آليات التغلب على تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي في دولة الكويت؟

لمعرفة آليات التغلب على تأثير جرائم الأجانب في الأمن المجتمعي بدولة الكويت تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الأول، وتحديد درجة الموافقة على العبارة في ضوء استجابات أفراد العينة الكلية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٧) نتائج استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني المتعلق بـ آليات التغلب على جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
5	العدالة والموضوعية في معاملة الأجانب بالمجتمع الكويتي بما يحثهم على الانسجام في المجتمع وعدم الإضرار به	2.935	0.890	كبيرة	1
2	التوسعة في الكويت بما يقلل من استقدام الأجانب للكويت	2.651	0.678	كبيرة	2
6	الترحيل الفوري لأي أجنبي يثبت تورطه قولاً أو فعلاً في أي عمل إجرامي	2.601	0.635	كبيرة	3
15	عمل مسح دوري لجرائم الأجانب الأكثر انتشاراً ووضع الأطروحات العاجلة للتعامل معها	2.502	0.558	كبيرة	4
4	التدقيق جيداً في اختيار الأجانب القادمين للكويت بفحص سيرتهم الذاتية وخلفياتهم الثقافية	2.459	0.505	كبيرة	5
3	قصر استقدام الأجانب للمجتمع الكويتي على الوظائف النادرة فقط	2.453	0.477	كبيرة	6
10	عقد ندوات لتوعية الأجانب بثقافة المجتمع الكويتي وما يحظره من ممارسات تعد مخالفة لها	2.447	0.512	كبيرة	7
1	سن تشريعات رادعة للحد من جرائم الأجانب في المجتمع الكويتي	2.391	0.467	كبيرة	8
12	تدقيق الرقابة على المنافذ والمعابر التي يمكن أن يتسلل منها الأجانب المخالفين للمجتمع الكويتي	2.385	0.476	كبيرة	9
9	الإسراع في إجراءات التقاضي الخاصة بجرائم الأجانب	2.342	0.400	كبيرة	10
13	وضع ضوابط لعلاقة الأجانب بسكان المجتمع الأصليين تضمن حقوق الطرفين	2.323	0.348	متوسطة	11
14	تضمين المناهج الدراسية للسكان الأصليين موضوعات تتعلق بجرائم الأجانب وكيفية الوقاية منها	2.249	0.244	متوسطة	12
11	مساعدة الجهات الشرطية في العثور على الأجانب المخالفين للوائح والقوانين	2.231	0.206	متوسطة	13
7	محاسبة الشركات المسئولة عن استقدام الأجانب في حال إخلالها بمعايير الاختيار الجيد لهم	2.225	0.191	متوسطة	14
8	حث المواطنين على الإبلاغ الفوري عن أي مخالفات يرونها خاصة التي تقع من الأجانب	2.219	0.175	متوسطة	15
	المتوسط العام لعبارات المحور	2.428	0.450	كبيرة	

يتضح من الجدول السابق ما يلي: أن متوسط استجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني والمتعلق بآليات التغلب على تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت بلغت قيمته (٢,٤٢٨) بانحراف معياري (٠,٤٥٠)، كما تراوحت درجة استجابات عينة الدراسة على عبارات المحور ما بين (متوسطة – كبيرة).

ويمكن تفسير النتيجة السابقة في تنوع وشمول الآليات المقترحة للتغلب على تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي، إضافة لمراعاتها لطبيعة جرائم الأجانب وأبعادها المختلفة، كما أن هذه الآليات تم بناؤها واشتقاق عباراتها بالرجوع للإطار النظري والأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بجانب الاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين، ولذا جاءت الموافقة عليها مرتفعة.

ويدعم النتيجة السابقة أنه تم في الآليات المقترحة مراعاة وسائل تحقيق الأمن المجتمعي التي تنقسم إلى قسمين رئيسين كالتالي (زهران، ١٩٨٨): أولاً: وسائل معنوية: وهى التي تعتمد على التوجيه العام والتربية الرشيدة والفكر السليم والإرشاد الدائم والدعوة إلى الخير وغرس القيم الأخلاقية الفاضلة وإصدار التشريعات والأنظمة التي توضح حقوق الأفراد وواجباتهم التي ستحل بمن يخالف أو يخرج عنها، ويأتي الإيمان والعقيدة في قمة هذه الوسائل المعنوية، ثانياً: وسائل مادية: وتتمثل في الأجهزة والمؤسسات والوزارات التي تنشئها الدولة لرعاية الأفراد وتوفير الأمن المجتمعي لها والحفاظ عليه ومراقبة الأنشطة التي تخل به وملاحقة الأفراد والفئات الذين يخرجون عليه، ومما لاشك فيه أن امن الفرد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال رعاية عدد من المؤسسات الاجتماعية والتربوية أهمها الأسرة التي تمثل خط الدفاع الأول للأبناء.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما أشارت إليه دراسة أغلال(٢٠١٣): من التأكيد على أهمية جهود التربية والتعليم في تحقيق الأمن من خلال إسهام الأفراد في حماية أنفسهم والمجتمع من الجريمة مهما كان مصدرها أو نوعها، ويكون ذلك إما بمقاومتهم لأسبابها وكافة العوامل المؤدية إليها وتحصينهم ضدها، وإما بتصديهم للشارعين فيها أو مرتكبيها وتقديمهم للسلطات. وهو ما تمت مراعاته في الآليات المقترحة.

ويمكن ترتيب أهم آليات التغلب على تأثير جرائم الأجانب في الأمن المجتمعي على النحو التالي:

- العدالة والموضوعية في معاملة الأجانب بالمجتمع الكويتي بما يحثهم على الانسجام في المجتمع وعدم الإضرار به.
- التوسعة في الكويت بما يقلل من استقدام الأجانب للكويت.
- الترحيل الفوري لأي أجنبي يثبت تورطه قولاً أو فعلاً في أي عمل إجرامي.
- عمل مسح دوري لجرائم الأجانب الأكثر انتشاراً ووضع الأطروحات العاجلة للتعامل معها.
- التدقيق جيداً في اختيار الأجانب القادمين للكويت بفحص سيرتهم الذاتية وخلفياتهم الثقافية.
- قصر استقدام الأجانب للمجتمع الكويتي على الوظائف النادرة فقط.
- عقد ندوات لتوعية الأجانب بثقافة المجتمع الكويتي وما يحظره من ممارسات تعد مخالفة لها.
- سن تشريعات رادعة للحد من جرائم الأجانب في المجتمع الكويتي.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية عينة الدراسة لواقع تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي بدولة الكويت وآليات الحد منها تعزى لمتغيرات: النوع (ذكور/ إناث) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك) والكلية (أكاديمية سعد العبد الله الأمنية/ العلوم الاجتماعية/ الآداب)؟

أولا: الفروق في ضوء متغير النوع

لمعرفة الفروق في محوري الاستبانة في ضوء متغير النوع تم استخدام اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٨) قيمة "ت" لمعرفة الفروق في محوري الاستبانة في ضوء متغير النوع

المحور	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
تأثير جرائم الأجانب	ذكور	89	37.708	6.320	0.628	غير دال
	إناث	73	38.342	6.494		
آليات مواجهة جرائم الأجانب	ذكور	89	39.955	5.875	1.139	غير دال
	إناث	73	38.918	5.637		

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ت" لمعرفة الفروق في محوري الاستبانة (تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي – آليات التغلب عليها) في ضوء متغير النوع بلغت على الترتيب (٠,٦٢٨ – ١,١٣٩)، وهي قيم غير دالة إحصائيا؛ مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى متغير النوع (ذكور – إناث).

ويمكن تفسير النتيجة السابقة في ضوء تشابه الإمكانات والمؤهلات المتوفرة لكل من الذكور والإناث من عينة الدراسة، بجانب تشابه الظروف البيئية والمجتمعية، بجانب تشابه جوانب وأبعاد تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي، ولذا جاءت رؤية كل من الذكور والإناث متشابهة دون وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير النوع حول رؤية تأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي وآليات التغلب عليها.

وتتفق هذه النتيجة نسبياً مع نتيجة دراسة الحجري (٢٠١٤): التي أشارت لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين الذكور والإناث في جميع أبعاد مقياس الرهاب الاجتماعي، ودراسة، دراسة غنام (٢٠١٦): التي توصلت لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع في مقياس العنف الهيكلي / البنيوي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر وقياس اتجاهات أفراده نحو تلك المؤشرات.

ثانيا: الفروق في ضوء الدرجة العلمية

لمعرفة الفروق في محاور الاستبانة في ضوء متغير الدرجة العلمية، تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٩) قيمة "ف" بمعرفة الفروق في محاور الاستبانة في ضوء متغير الدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
تأثير جرائم الأجانب	بين المجموعات	3881.748	2	1940.874	114.386	0.01
	داخل المجموعات	2697.863	159	16.968		
	المجموع	6579.611	161			

آليات التغلب عليها	بين المجموعات	3801.839	2	1900.919	192.927	0.01
	داخل المجموعات	1566.636	159	9.853		
	المجموع	5368.475	161			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" لمعرفة الفروق في محاور الاستبانة في ضوء متغير الدرجة العلمية بلغت على الترتيب (١١٤,٣٨٦ – ١٩٢,٩٢٧) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١؛ مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا في محور الاستبانة في ضوء متغير الدرجة العلمية، ولمعرفة اتجاه الفروق بين مجموعات الدراسة تم استخدام اختبار شيفيه، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (١٠) نتائج اختبار شيفيه لمعرفة اتجاه الفروق بين الدرجات العلمية المختلفة

المحور	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
تأثير جرائم الأجانب	أستاذ	44.0833	.941	—	5.57390*	11.95219*
	أستاذ مشارك	38.5094	2.374	—	—	6.37829*
	أستاذ مساعد	32.1311	6.275	—	—	—
آليات التغلب عليها	أستاذ	44.3750	.890	—	2.26179*	11.01434*
	أستاذ مشارك	42.1132	1.103	—	—	8.75255*
	أستاذ مساعد	33.3607	4.943	—	—	—

يتضح من الجدول السابق أن نتائج اختبار شيفيه دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١؛ مما يشير إلى وجود فروف ذات دلالة إحصائية في محاور الاستبانة ترجع إلى متغير الدرجة العلمية، وتُعزى هذه الفروق لصالح مجموعة الدرجة العلمية (أستاذ)؛ حيث كان المتوسط الحسابي لدرجة أستاذ أعلى من غيره يليه الأستاذ المشارك ثم الأستاذ المساعد.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء عامل الخبرة المتوفرة لدى الأساتذة مقارنة بالأساتذة مقارنة بالأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين، حيث إن الأساتذة يتوافر لديهم بحكم درجتهم العلمية الكثير من القراءات والاطلاعات التي تكسبهم خبرة تجعل رؤيتهم أعمق للواقع فيما يتعلق بتأثير جرائم الأجانب على الأمن المجتمعي وآليات التغلب عليها، وبالتالي جاءت الفروق في صالحهم.

ثالثا: الفروق في ضوء متغير الكلية

لمعرفة الفروق في محاور الاستبانة في ضوء متغير الكلية، تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (١١) قيمة "ف" بمعرفة الفروق في محاور الاستبانة في ضوء متغير الكلية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
تأثير جرائم الأجانب	بين المجموعات	3750.048	2	1875.024	105.362	0.01
	داخل المجموعات	2829.563	159	17.796		
	المجموع	6579.611	161			

آليات التغلب عليها	بين المجموعات	4227.764	2	2113.882	294.647	0.01
	داخل المجموعات	1140.712	159	7.174		
	المجموع	5368.475	161			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" لمعرفة الفروق في محاور الاستبانة في ضوء متغير الكلية بلغت على الترتيب (١٠٥,٣٦٢ – ٢٩٤,٦٤٧) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١؛ مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا في محوري الاستبانة في ضوء متغير الكلية، ولمعرفة اتجاه الفروق بين مجموعات الدراسة تم استخدام اختبار شيفيه، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (١٢) نتائج اختبار شيفيه لمعرفة اتجاه الفروق بين الدرجات العلمية المختلفة

المحور	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكاديمية سعد العبد الله الأمنية	العلوم الاجتماعية	الآداب
تأثير جرائم الأجانب	أكاديمية سعد العبد الله الأمنية	43.257	1.620	–	4.02646*	11.54329*
	العلوم الاجتماعية	35.740	2.571	–	–	7.51684*
	الآداب	31.714	7.503	–	–	–
آليات التغلب عليها	أكاديمية سعد العبد الله الأمنية	44.000	.976	–	9.10847*	12.73810*
	العلوم الاجتماعية	40.370	2.030	–	–	3.62963*
	الآداب	31.261	4.580	–	–	–

يتضح من الجدول السابق أن نتائج اختبار شيفيه دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١؛ مما يشير إلى وجود فروف ذات دلالة إحصائية في محاور الاستبانة ترجع إلى متغير الكلية، وتُعزى هذه الفروق لصالح مجموعة كلية سعد العبد الله الأمنية؛ حيث كان المتوسط الحسابي لأكاديمية سعد العبد الله الأمنية أعلى من غيره يليه العلوم الاجتماعية ثم الآداب.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن عينة الدراسة من أكاديمية سعد العبد الله الأمنية لديهم الخبرة بحكم طبيعة عملهم واتصالهم المباشر بالجرائم بوجه عام وجرائم الأجانب بوجه خاص، باعتبار أن صميم تخصصهم يرتبط بهذه الجرائم، ولذا كانت لديهم الرؤية الأعمق لواقع تأثير هذه الجرائم على الأمن المجتمعي وآليات التغلب عليها مقارنة بغيرهم من ذوي التخصصات والكليات الأخرى.

توصيات الدراسة: في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

١. الإسراع في إصدار القوانين الرادعة لمواجهة الجرائم بوجه عام وجرائم الأجانب بوجه خاص.
٢. التوعية المجتمعية بخطورة الجريمة بوجه عام وجرائم الأجانب بوجه خاص من خلال الندوات والمؤتمرات المتخصصة في ذلك.
٣. وضع معايير دقيقة لاستقدام الأجانب بما يضمن اختيار الشخصيات الأنسب والبعيدة عن الممارسات الإجرامية قدر الإمكان.
٤. حظر استقدام الجنسيات التي يثبت تورطها في جرائم متكررة بالمجتمع.

٥. التوعية المستمرة بطبيعة المجتمع الكويتي واللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة للإقامة به وما يعد جريمة يعاقب عليها القانون داخل المجتمع.

مقترحات الدراسة: يمكن اقتراح بعض الدراسات المستقبلية المرتبطة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

١. تصور مقترح للحد من جرائم الأجانب في المجتمع الكويتي في ضوء خبرات بعض الدول.

٢. تأثير جرائم الأجانب على الأمن الاقتصادي بدولة الكويت وآليات التغلب عليها من وجهة نظر الخبراء.

٣. دوافع جرائم الأجانب بالمجتمع الكويتي وآليات الحد منها "دراسة ميدانية"

٤. أنماط جرائم الأجانب في المجتمع الكويتي "دراسة تحليلية"

٥. دور جرائم الأجانب في إكساب السلوك الإجرامي لأبناء المجتمع الكويتي "دراسة ميدانية"

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

أبو سويلم، معتز (٢٠١٤). *المسؤولية الجزائرية عن الجرائم المحتملة*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

أحمد، عبد المحسن (٢٠٠٥). *الندوة العلمية حول الإعلام والأمن* ورقة علمية حول: استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري، المنعقد ٢-١٤٢٦/٣/٤هـ (الموافق ١١-٢٠٠٥/٤/١٣). مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أغلال، فاطمة الزهراء بوكرمة (٢٠١٣). *دور التعليم والمدرسة في الوقاية من الجريمة*. مجلة عالم التربية، ٤٢(٢)، ١٤.

البسيوني، عبد الله (٢٠١٩). قراءة اجتماعية للثقافة الفرعية لتعاطي المخدرات، *المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان*، ١٦ (١)، ٩٧-١٢٢.

بن تروش، عماد (٢٠١١). العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية*، (١٣)، ١٢٤-١٣٦.

البناء، ذكرى جميل (٢٠٠٥). العائلة والأمن الاجتماعي. *مجلة علوم إنسانية*، ٢٢ .

بوالماين، نجيب (٢٠٠٨). *الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

التميمي، عماد محمد رضا علي، والتميمي، إيمان محمد رضا علي (٢٠١٢). *الأمن الاجتماعي ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي*. مؤتمر "الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي" كلية الشريعة، جامعة آل البيت، -١٤/ شعبان/ ١٤٣٣هـ الموافق ٣-٤/ تموز.

الجازي، علي سويلم مهنا (٢٠١٨). *أثر تطبيق الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي أعضاء المجالس الأمنية النيابية ضمن قيادة أمن إقليم العاصمة في الأردن نموذجا*، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

جرغون، عرفات على (٢٠١٦). *العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الانفراج، التوتر*. العربي للنشر والتوزيع.

الحجري، أحمد (٢٠١٤). *بعض سمات الشخصية وعلاقتها بالرهاب الاجتماعي لدى طلبة جامعه نزوى في سلطنة عمان*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعه نزوى، مسقط، سلطنة عمان.

الحربي، خالد بن سليم (٢٠١٦). *ملامح التعرض لثقافة المخدرات لدى طلاب المرحلة الثانوية، الفكر الشرطي*، ٢٥(٩٧)، ١٤١-١٩١.

حسن، ممتاز عبد الكريم مدبولي (٢٠٢٠). الوصمة الاجتماعية لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية: دراسات وبحوث تطبيقية*، ٢ (١٢)، ٣٢٤-٣٤١.

حسين، زكريا (٢٠١٥). *الأمن القومي*. مكتبة النهضة الحديثة.

حسين، عبد العزيز (٢٠٠٧). *البطالة ودورها في إحداث الجريمة*. نشر بمجلة عين الأمن الصادرة عن كلية الملك فهد الأمنية. متاح على الرابط: http://faculty.ksu.edu.sa/DrBinHussein/Documents/unemployment%20and%20crime.pdf

حشروف، محمد (٢٠١٦). *العوامل المؤثرة على الجريمة*. مجلة العلوم الاجتماعية.

الحمادي، أمل محمد حسن (٢٠١٧). *أساليب التغير الثقافي وعلاقتها بالجرائم الأسرية*. مجلة كلية الآداب، ١٠، ٢٨٩-٢٩٩.

الحياري، معن محمد (٢٠١٠). *الركن المادي للجريمة*. مطبعة الحلبي الحقوقية.

الدراوشة، عبد الله (٢٠١٤). أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، ٧* (٢)، ١٨٥-٢٠٣.

الدليمي، على أحمد الدليمي، والعلواي، السيد على كريم (٢٠١٧). هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٩* (١٩)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق.

زهران، حامد عبد السلام (١٩٨٨). *الأمن النفسي والاجتماعي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي*. ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد.

السحيمي، نايف (٢٠٠٨). *العوامل المؤدية إلى التغرير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية (دراسة تطبيقية على طلاب المرحلة الجامعية بمدينة الرياض)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنة. الرياض، المملكة العربية السعودية.

السدحان، عبد الله بن ناصر (١٤١٩هـ). *أسباب العودة إلى الجريمة دراسة عن أسباب عودة الأحداث إلى الانحراف*، مجلة التعاون، الشئون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٤٢).

السلموني، سعاد إبراهيم (٢٠٢٠). *السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط*. دار غيداء للنشر والتوزيع.

السيف، محمد إبراهيم (٢٠١٦). خيانة الزوجة: دراسة حالة: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع. *مجلة الخدمة الاجتماعية، ١١*، ١١١-١٥٤.

الشتوي، سعاد علي (٢٠١٤). *التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في منطقة سرت: فكر وإبداع*. ٨٩.

شقفة، أشرف حسن محمد (٢٠١٠). *دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل)*. الجامعة الإسلامية.

الشويعر، سعيد (١٤٠٦هـ). *أثر الإيمان في إشاعة الأمن*. المركز العربي للدراسات الأمنية.

طوقان، أرب عوني يعقوب (٢٠١٢). *التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافية الاجتماعية*، رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عاشور، قياتي (٢٠٢٠). قراءة نظرية لنظريتي رأس المال الثقافي لبورديو ونظرية الأنساق لسيكسرنتمهالي في مقاربة العلاقة بين الثقافة والإبداع. *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤٧* (٢)، ٢٥٩-٢٧٢.

عايش، حليمة (٢٠٠٩). *الجريمة في الصحافة الجزائرية -تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي-*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة منتوري، قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

عباس، سعد ياسين (٢٠٠٩). الجريمة والانحراف السلوكي لدى الشباب: دراسة ميدانية. *مجلة الفتح، ٣٩* .

عبد الله، نوري سعدون (٢٠١١). دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، جامعة الأنبار/ كلية الآداب. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، (١).*

العبيدي، مؤيد (٢٠٠٨). *الأمن الاجتماعي في الفقه الإسلامي*. مركز الدراسات العربي.

عجوة، عاطف عبد الفتاح (١٤١٠هـ). *أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة*. المركز العربي للدراسات الأمنية.

عمارة، محمد محمد (٢٠٠٣). *العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة "رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرون"*. المكتب الجامعي الحديث.

عوض، هاني رفيق حامد (٢٠٠٩). *الجريمة السياسية ضد الأفراد (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة*. الجامعة الإسلامية، غزة.

غنام، مها ناجي (٢٠١٦). مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر. *مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٤* (١).

الفالح، سليمان بن قاسم (٢٠١٠). جرائم المخدرات في المجتمع السعودي: دراسة استشرافية ورؤية في ضوء نظريات الضبط الاجتماعي. *مجلة البحوث الأمنية، ١٩* (٤٥)، ٢٠١-٢٤٧.

الكندري، يعقوب يوسف (٢٠٠٦). محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيو ثقافية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٣٢* (١٢٠).

المزغني، رضا (٢٠٠٨). *الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية لانحراف الأطفال، بحث بعنوان الندوة العلمية الأطفال والانحراف*. والمنعقد في جامعة الجزائر، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العليمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ملوكي، عبد الله (٢٠١٢). *أثر الانترنت في نشر الجريمة في الوسط الطلابي: طلبة علوم الاعلام والاتصال بجامعة الحاج لخضر - باتنة – أنموذجا*، رسالة ماجستير. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

النفيسة، عبد الله (٢٠٠٩). *اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

هريدي، أميرة هريدي محمد (٢٠١٩). درجة الوصمة الاجتماعية واضطراب الشخصية المضادة: دراسة مقارنة لدى عينة من الإناث المتعاطيات والذكور المتعاطين للمواد المؤثرة نفسياً. *مجلة البحث العلمي في الآداب*، ٢ (٢٠)، ١-٤٢.

هلال، على الدين (١٤٠٦هـ). *الأمن العام والأمن السياسي*. مركز الدراسات الأمنية بالرياض.

الهيتي، عبد الستار (٢٠٠٧). *مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي*، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر " الأمن الاجتماعي تحديات وتطلعات " المنعقد في البحرين لعام.

ثانيا: المراجع العربية مترجمة إلى اللغة الانجليزية:

Abu Sweilem, M. (2014). *The Algerian responsibility for potential crimes* (Unpublished master's thesis). Middle East University, Amman, Jordan.

Ahmad, A. M. (2005). Scientific symposium on media and security: Paper on strategies and theories for addressing crime and deviation in mass media, held 2–4 March 1426 AH (11–13 April 2005). Center for Studies and Research, Department of Scientific Symposia and Meetings, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.

Aghlal, F. Z. B. (2013). The role of education and school in crime prevention. *World of Education Journal*, 42(2), 14.

Al-Basyouni, A. (2019). A sociological reading of the subculture of drug use. *The National Journal for Addiction Studies*, 16(1), 97–122.

Ben Troushe, I. (2011). Factors influencing the phenomenon of crime in Algerian society. *Oasis Journal for Research and Studies, Ghardaia University*, (13), 124–136.

Al-Banna, D. J. (2005). Family and social security. *Human Sciences Journal*, (22).

Boualamain, N. (2008). Crime and the sociological question: A study of its sociocultural and legal dimensions (Unpublished doctoral dissertation). Mentouri University, Constantine, Algeria.

Al-Tamimi, I. M. R. A., & Al-Tamimi, I. M. R. A. (2012). Social security: Defining and establishing its Islamic foundation. Presented at the Conference on "Social Security in Islamic Perspective," Al al-Bayt University, 3–4 July.

Al-Jazi, A. S. M. (2018). The impact of community policing on achieving social security: Members of parliamentary security councils within the capital security leadership in Jordan as a model (Doctoral dissertation). Mutah University, Karak, Jordan.

Jirghun, A. A. (2016). Iranian-Gulf relations: Conflict, détente, and tension. Al-Arabi Publishing and Distribution.

Al-Hajri, A. (2014). Some personality traits and their relation to social phobia among students at Nizwa University in Oman (Unpublished master's thesis). Nizwa University, Muscat, Oman.

Al-Harbi, K. S. (2016). Features of exposure to drug culture among high school students. *Police Thought Journal*, 25(97), 141–191.

Hassan, M. A. K. M. (2020). Social stigma for mothers of children with disabilities. *Scientific Journal of Social Work: Applied Studies and Research*, 2(12), 324–341.

Hussein, Z. (2015). *National security*. Modern Renaissance Library.

Hussein, A. A. (2007). Unemployment and its role in causing crime. *Ain Security Journal*, King Fahd Security College. Available at http://faculty.ksu.edu.sa/DrBinHussein/Documents/unemployment%20and%20crime.pdf

Hashrouf, M. (2016). Factors influencing crime. *Social Sciences Journal*.

Al-Hammadi, A. M. H. (2017). Methods of cultural change and their relationship with family crimes. *Journal of the Faculty of Arts*, (10), 289–299.

Al-Hayyari, M. M. (2010). The material element of the crime. Halabi Legal Publications.

Darawsha, A. (2014). The impact of poverty and unemployment on criminal behavior in Jordanian society from the perspective of public security personnel. *Jordanian Journal of Social Sciences*, 7(2), 185–203.

Al-Dulaimi, A. A., & Al-Alawi, S. A. K. (2017). Labor migration to the Gulf states: Economic dimensions and risks. *Journal of Anbar University for Economic and Administrative Sciences*, 9(19).

Zahran, H. A. S. (1988). Psychological and social security as essential supports for Arab and global national security. Presented at the Arab National Security Symposium, Arab Educators Union, Baghdad.

Al-Suhaimi, N. (2008). Factors leading to youth being lured into terrorist crimes (A case study of university students in Riyadh) (Unpublished master's thesis). Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.

Al-Sadhan, A. N. (1999). Causes of juvenile reoffending: A study on the causes of juvenile delinquency. *Cooperation Journal*, General Secretariat of the Gulf Cooperation Council, (42).

Al-Salmoni, S. I. (2020). Foreign policy towards the Middle East. Ghaidaa Publishing.

Al-Seif, M. I. (2016). Wife infidelity: A case study in sociology. *Social Work Journal*, (11), 111–154.

Al-Shetawi, Suad Ali. (2014). Demographic changes and the imbalance in the population structure in the Sirte area. *Fikr wa Ibdāʿ (Thought and Creativity)*, 89.

Shaqfa, Ashraf Hassan Mohamed. (2010). A study in the geography of crime (homicides). Islamic University.

Al-Shuwaier, Saeed. (1986). The impact of faith on promoting security. Arab Center for Security Studies.

Toukan, Rab Aouni Yaqoub. (2012). The spatial distribution of crime in Nablus City and its camps: A study in social geography (Master's thesis). Graduate School, An-Najah National University, Palestine.

Ashour, Qayati. (2020). A theoretical reading of Bourdieu's theory of cultural capital and Csikszentmihalyi's system model theory in approaching the relationship between culture and creativity. *Humanities and Social Sciences Studies*, 47(2), 259–272.

Ayesh, Halima. (2009). Crime in Algerian newspapers: Content analysis of crime news in *Echorouk Al Yaoumi* (Unpublished master's thesis). Mentouri University, Constantine, People's Democratic Republic of Algeria.

Abbas, Saad Yassin. (2009). Crime and behavioral deviation among youth: A field study. *Al-Fath Journal*, 39.

Abdullah, Nouri Saadon. (2011). A field study of the social factors leading to crime in Ramadi City. *University of Anbar Journal for Humanities*, (1).

Al-Obaidi, Moayad. (2008). Social security in Islamic jurisprudence. Arab Studies Center.

Ajwa, Atef Abdel Fattah. (1990). The impact of security prevalence on advancing the nation. Arab Center for Security Studies.

Amara, Mohamed Mohamed. (2003). Political science between regionalism and globalization: A contemporary political vision for the 21st century. University Modern Office.

Awad, Hani Rafiq Hamed. (2009). Political crime against individuals: A comparative jurisprudential study (Unpublished master's thesis). Islamic University, Gaza.

Ghanam, Maha Naji. (2016). Indicators of structural violence in the demographic composition of contemporary Kuwaiti society. *Journal of Social Sciences*, 44(1).

Al-Faleh, Suleiman bin Qasim. (2010). Drug crimes in Saudi society: A prospective study and a vision in light of social control theories. *Journal of Security Research*, 19(45), 201–247.

Al-Kandari, Yaqoub Youssef. (2006). Determinants of social security in Kuwaiti society: A socio-cultural vision. *Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 32(120).

Al-Mazghani, Ridha. (2008). Conditions, factors, and influences leading to child delinquency. Paper presented at the *Scientific Symposium on Children and Delinquency*, University of Algiers, Center for Studies and Research, Scientific Symposia and Meetings Department, Naif Arab University for Security Sciences.

Malouki, Abdullah. (2012). The impact of the internet on spreading crime among students: Media and communication students at Hadj Lakhder University - Batna - as a model (Master's thesis). Faculty of Humanities, Social Sciences, and Islamic Sciences, Hadj Lakhder University, Batna.

Al-Nafisa, Abdullah. (2009). Saudi university youth's attitudes toward crime news coverage in local press and its relation to their social characteristics (Unpublished master's thesis). Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.

Hreidy, Amira Hreidy Mohamed. (2019). The degree of social stigma and antisocial personality disorder: A comparative study among a sample of females and males using psychoactive substances. *Journal of Scientific Research in Arts*, 2(20), 1–42.

Hilal, Ali Eldin. (1986). Public security and political security. Security Studies Center, Riyadh.

Al-Hiti, Abdul Sattar. (2007). Responsibilities of individuals and governmental agencies in achieving social security. Paper presented at the *Social Security: Challenges and Aspirations* Conference held in Bahrain.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

Kapiszewski, A. (2001). *Nationals and expatriates: Population and labour dilemmas of the Gulf Cooperation Council States*. Ithaca Press.

Brown, B. B. (2004). Incivilities, place attachment, and crime: Block and individual effects. Salt Lake City, USA.

Burt, C. H. (2020). Self-control and crime: Beyond Gottfredson and Hirschi's theory. *Annual Review of Criminology, 3*, 43–73.

Gottschalk, P. (2020). Modeling the theoretical structure of deviant convenience in white-collar crime. *Deviant Behavior*, 1–21.

International Labour Organization. (2009). *International labour migration and employment in the Arab region*. Thematic paper prepared for the Arab Employment Forum, October 19–21, Beirut.

Kratcoski, P. C., & Dunn, L. (2019). Social-psychological theories of delinquency. In *Juvenile delinquency* (pp. 51–70). Springer.

Ayeomoni, M. O. (2011). Migration and culture: Implications on Nigerian languages. *International Journal of English and Literature, 2*(9), 201–207.

Mulamba, K. C. (2020). A spatial analysis of property crime rates in South Africa. *South African Journal of Economics, 0*(0), 1–21.

Fargues, P., & Shah, N. M. (2018). *Migration to the Gulf: Policies in sending and receiving countries*. Gulf Research Centre Cambridge, University of Cambridge.

Hamza, S. (2015). Migrant labor in the Arabian Gulf: A case study of Dubai, UAE. *The Journal of Undergraduate Research at the University of Tennessee, 6*(1).

John, S. (2015). Conceptualizing temporary economic migration to Kuwait: An analysis of migrant churches based on migrant social location. *Mission Studies, 32*(2).

Trombley, J. R. (2019). Peacemaking criminology. In *Oxford Bibliographies*. Oxford University Press.